

سبيل الشراكة

دروس إشراك المجتمع المدني والضحايا
في مسارات العدالة الانتقالية



سُبل الشراكة⁹

دروس إشراك المجتمع المدني والضحايا في مسارات العدالة
الانتقالية في البوسنة والهرسك وكولومبيا والفلبين

جدول المحتويات

1. الملخص التنفيذي.....	7
2. التوصيات.....	10
3. المقدمة.....	12
4. المفاهيم الأساسية للعدالة الانتقالية: النهج القائم على محوريات الضحايا.....	13
5. الفصل الأول: البوسنة والهرسك: اجتياز التفتت عبر العدالة الانتقالية.....	17
6. آليات العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك.....	18
7. تعزيز مشاركة المجتمع المدني في سياق تجربة البوسنة والهرسك.....	24
8. الفصل الثاني: كولومبيا: بناء مؤسسات العدالة الانتقالية من أجل السلام.....	27
9. العدالة الانتقالية في كولومبيا.....	28
10. مشاركة الضحايا في سياق تجربة كولومبيا في العدالة الانتقالية.....	31
11. التحديات التي واجهت التجربة الكولومبية.....	36
12. نقاط القوة والضعف في النموذج الكولومبي.....	37
13. الفصل الثالث: الفلبين: البحث عن أرضية مشتركة في المصالحة والعدالة الانتقالية.....	39
14. إنشاء لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة (TJRC).....	40
15. نقاط القوة والضعف في التجربة الفلبينية.....	43
16. دور المجتمع المدني في عمليات العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة.....	45
17. التوصيات.....	48

الملخص التنفيذي

تناقش هذه الورقة البحثية، التي أعدتها مواطنة لحقوق الإنسان بالتعاون مع جامعة أوروبا الوسطى، ثلاث تجارب حديثة في العدالة الانتقالية، وهي :

- تجربة البوسنة والهرسك.

- تجربة كولومبيا.

- تجربة الفلبين.

وتعكس الثلاث التجارب المُختلفة الدورَ المحوري للسياق المجتمعي وخصائصه في عمليات العدالة الانتقالية، والترتيبات المختلفة المرتبطة بها.

وتأتي هذه الورقة ضمن سلسلة من المنتجات والمقاربات المنهجية، على رأسها الدراسات والأوراق البحثية والتقارير التي تتناول موضوعات العدالة الانتقالية وعناصرها ومتطلباتها وآلياتها، بالدراسة والبحث، ودراسة العديد من التجارب حول العالم؛ في سبيل توفير قاعدة معرفية أساسية لتحديد الآليات القابلة للتطبيق، وأفضل الممارسات والتحديات الرئيسية المحتملة، وبما يساهم في تحقيق فهم عميق لكافة مضامينها، ورفع الوعي بأهميتها، ولتوفير مدخلات يمكن البناء عليها، والاسترشاد بها في كافة مراحل العمل من أجل العدالة الانتقالية في اليمن.

وركّزت هذه الورقة على دراسة آليات إشراك منظمات المجتمع المدني المستقلة والضحايا، من خلال تحليل ثلاث دراسات حالة، شملت عمليات العدالة الانتقالية في: البوسنة والهرسك، وكولومبيا، والفلبين. فقد شهدت هذه البلدان تجارب عدالة انتقالية في أعقاب صراعات ممتدة نتجت عنها انتهاكات لحقوق الإنسان وإرث متراكم من المظالم، من بين أمور أخرى. كما تم إجراء استعراض للوثائق ذات الصلة من تقارير الأمم المتحدة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمات دولية معتمدة أخرى؛ لاستيعاب السياق اليمني بشكل أعمق، من أجل تحقيق العدالة الانتقالية.

وتهدف الورقة إلى تقديم دراسة تحليلية لهذه التجارب، والتحديات والعوائق وأفضل الممارسات في إطارها، ما من شأنه المساعدة في فهم العناصر الأساسية التي ينبغي أن تكون حاضرة منذ المراحل الأولى من عملية بناء وتصميم برامج العدالة الانتقالية المنشودة في اليمن، وبما يعزّز فرص النجاح، ويساهم في تفادي الأخطاء الشائعة في التجارب المماثلة.

وتتكون الورقة، بالإضافة إلى المقدمة والتوصيات، من ثلاثة فصول رئيسية، تناولت على التوالي، تجربة العدالة الانتقالية في كلٍّ من: البوسنة والهرسك، وكولومبيا، والفلبين، وقد تضمّن كل فصلٍ منها محاورَ متعددة، على رأسها إشراك المجتمع المدني والضحايا في هذه التجارب والتحديات ونقاط الضعف والقوة، واختتم كل فصل بتحليل سياق التجربة مقارنةً بالسياق اليمني، وكيف يمكن ربط هذه التجارب بالسياق اليمني والاسترشاد بها والاستفادة منها، لا سيما فيما يتعلق بدور المجتمع المدني والضحايا.

واختتمت الورقة بعدد من التوصيات التي قدّمته من منظور أفضل الممارسات التي تمّ تحديدها خلال عمليات العدالة الانتقالية في التجارب الثلاث، والتي يمكن أن تُسهم في مساعدة الأطراف الفاعلة المعنية في اليمن على البدء في بناء عملية عدالة انتقالية أو التخطيط لها.

التوصيات

لتعزيز فرص نجاح عملية العدالة الانتقالية في اليمن، في مرحلة ما بعد النزاع، وضمن فاعليتها، وانطلاقاً من أفضل الممارسات التي تم تحديدها خلال التجارب التي درستها الورقة؛ على الأطراف المعنية في اليمن، والمجتمع الدولي ومؤسسات المجتمع المدني، العمل على الآتي :

1. ضمان وضع مسائل حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، في صميم جهود ومفاوضات لسلام، والاتفاقيات المحتملة المنبثقة عنها، وبما يضمن حق الضحايا في الانتصاف وجبر الضرر.
2. دعم برامج بناء قدرات منظمات المجتمع المدني المستقلة، والضحايا، في مجال العدالة الانتقالية.

3. دعم استمرار جهود توثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل المنظمات المستقلة.
4. دعم برامج تتضمن دراسات وأبحاث حول العدالة الانتقالية من منظور السياق اليمني، والإشكاليات والتعقيدات والمظالم المرتبطة به، وبما يُمكن من فهم خصوصية المجتمع اليمني، وتحديد جذور الإشكاليات والمظالم، والآليات السليمة والفعّالة لمعالجتها والتعاطي معها بوصفها تجربة فريدة ومختلفة عن السياقات الأخرى.

5. دعم برامج العمل على توفير مدخلات سليمة وقابلة للتطبيق في السياق اليمني للعدالة الانتقالية، وبما يشمل تحديد أولوياتها، وآلياتها، والتحديات المحتملة وسبل تجاوزها، وغيرها من العناصر ذات الصلة.

6. الدفع نحو تصميم ووضع برامج وخطط عدالة انتقالية تتسم بالشمول، وترتكز على الضحايا وأولوياتهم، في مرحلة ما بعد النزاع.

7. العمل على ضمان حياد واستقلالية العمليات التي ستُدار من خلالها العدالة الانتقالية، وبما يتيح للضحايا ومنظمات المجتمع المدني المستقلة، الشعور بالأمان والقدرة على سرد رواياتهم وممارسة عملهم بحرية.

8. العمل على أن تشمل عملية العدالة الانتقالية إنشاء مؤسسات جديدة متخصصة ومحايدة، وضمن أن تكون هذه المؤسسات ناتجة عن مشاورات موسّعة تضم الضحايا، ومنظمات المجتمع المدني المستقلة، والخبراء القانونيين، والمجتمع الدولي، والسلطات المحايدة.

9. العمل على تحقيق مشاركة فعّالة للمجتمع المدني المستقل، في المُصَالَحة والعدالة الانتقالية ضمن الاتفاقات والأطر القانونية للسلام، لضمان ولاياته، وتمويله، وحمايته، وغيرها من المتطلبات الأساسية.

10. على المجتمع الدولي توفير الدعم الفني والمالي المحايد لعملية العدالة الانتقالية، مع التركيز على دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة، والتنسيق مع السلطات المحايدة.

11. العمل على حماية منظمات المجتمع المدني المستقلة، من حملات الانتقام والترهيب من قبل كافة أطراف النزاع.

المقدمة

بالإضافة إلى ميراث أربعة عقود من دورات الصراع السياسي التي شهدتها اليمن بشطريها، منذ ستينيات القرن العشرين، حتى إعلان قيام الجمهورية اليمنية عام 1990، بتوحيد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب) والجمهورية العربية اليمنية (الشمال)، شهد اليمن سلسلة جديدة من دورات الصراع الدامية، المدفوعة بعوامل محلية وتأثيرات خارجية¹، أبقت اليمن عقوداً في حالة من عدم الاستقرار السياسي والانقسامات والأزمات، تراكمت خلالها حمولة ثقيلة من المظالم الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، وتضافرت أواخر العام 2014، لتدفع باليمن إلى أتون أطول وأوسع صراعٍ يشهده في تاريخه الحديث.

وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فقد خلف النزاع الممتد منذ أواخر العام 2014 نحو (19.5) مليون شخص بحاجة للمساعدة والحماية الإنسانية، منهم (15) مليوناً من النساء والأطفال. علاوة على ذلك، نزح جراء الصراع (4.8) مليون شخص، ليصبح خامس أكبر نزوح داخلي في العالم². جعلت هذه الوضعية اليمن مسرحاً لأسوأ أزمة إنسانية في العالم، ارتكبت خلاله انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان، بمفردها، في الفترة من سبتمبر/ أيلول 2014 حتى يوليو/ تموز 2025، ما لا يقل عن (17,487) واقعة انتهاك، وقع ضحيتها (31,499) شخصاً³، شملت من بين انتهاكات أخرى: انتهاكات القتل والتشويه، والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القانون، واستهداف الأقليات والمعارضين السياسيين، واستخدام الألغام الأرضية، وتدمير الممتلكات ومصادرتها، والنزوح والهجرة، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ومنع وتقييد وصول المساعدات الإنسانية، والاعتداء على الفضاء المدني، وغير ذلك، بالإضافة إلى ما وثقته منظمات دولية ومحلية.

وبينما يعتمد وقف الحرب في اليمن، بشكل كبير، على توصل الأطراف الرئيسية في الصراع، إلى اتفاق سياسي قائم على المصالحة، فإن تحقيق المصالحة لا ينفصل عن السعي لتحقيق العدالة الانتقالية؛ ذلك أن المصالحة الحقيقية تتطلب معالجة المظالم المتراكمة؛ من خلال التشخيص الشامل لها، والبحث عن الحقيقة، وإقامة العدل، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار، بصفتها متطلبات أساسية لأي عملية سلام شاملة ومستدامة، ويشير المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)، في تقرير صادر عام 2025، إلى أن الجهود الحالية التي تبذلها المنظمات الدولية المختلفة نحو المصالحة والوساطة والعدالة الانتقالية، تفتقر إلى التنسيق والتماسك⁴.

1. 'Yemen's Tragedy: War, Stalemate, and Suffering | Council on Foreign Relations' <<https://www.cfr.org/backgrounder/yemen-crisis>

2. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، "خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في اليمن (2025)"; دورة البرامج الإنسانية لعام 2025.

3. الخارطة التفاعلية لانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، مواطنة لحقوق الإنسان: <https://maps.mwatana.org/ar>

4. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع" (2004)، مستند أممي رقم (S/2004/616): <https://docs.un.org/ar/S/2004/616>; (S/2004/616).

- وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم مراجعة استكشافية شاملة لآليات العدالة الانتقالية المطبقة في سياقات عالمية مختلفة؛ وذلك من أجل تحديد أفضل الممارسات التي قد تكون قابلة للتطبيق في اليمن. وتتناول الدراسة على وجه التحديد:
- الآليات الفعالة لإشراك الضحايا اليمنيين وأسرهم ومنظمات المجتمع المدني المستقلة في مسارات العدالة الانتقالية.
 - التحديات والقيود الرئيسية في تطبيق هذه الآليات في السياق اليمني.
 - أفضل الممارسات أو المسارات ذات الصلة المستخلصة من التجارب الدولية، والتي قد توجه العمل المستقبلي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تستخدم الورقة أساليب نوعية ومقارنة من خلال تحليل ثلاث دراسات حالة لعمليات العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك، وكولومبيا، والفلبين. فقد شهدت هذه البلدان العدالة الانتقالية في أعقاب صراعات ممتدة رافقتها انتهاكات لحقوق الإنسان، من بين أمور أخرى. كما تم إجراء استعراض للوثائق ذات الصلة من تقارير الأمم المتحدة، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومنظمات دولية معتمدة أخرى؛ لاستيعاب السياق اليمني بشكل أعمق، من أجل تحقيق العدالة الانتقالية. وتشكل هذه الدراسات والتقارير مجتمعة، قاعدة أساسية لتحديد الآليات القابلة للتطبيق، وأفضل الممارسات، والتحديات الرئيسية المحتملة التي يمكن أن تسترشد بها جهود العدالة الانتقالية في اليمن.

المفاهيم الأساسية للعدالة الانتقالية: النهج القائم على محورية الضحايا

بحسب التعريف الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن لعام 2004، فإن مفهوم "العدالة الانتقالية" يشمل "مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولة مجتمع ما التصالح مع إرث الانتهاكات الجسيمة الماضية؛ لضمان المساءلة، وإحقاق العدالة، وتحقيق المصالحة"⁵. ضمن هذا التعريف، تغطي العدالة الانتقالية كلاً من الآليات القضائية وغير القضائية، بما يشمل: (1) الملاحقات الجنائية؛ (2) مبادرات تقصي الحقائق، مثل لجان الحقيقة؛ (3) تقديم جبر الضرر؛ (4) الإصلاحات المؤسسية، مثل إجراء الانتخابات والتدقيق لشغل المناصب العامة والإصلاح المؤسسي لقطاعات الأمن والعدالة؛ (5) المشاورات الوطنية⁶. وبغض النظر عن الآلية المختارة، يجب أن تتوافق مع المعايير والالتزامات القانونية الدولية⁷.

5. سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، (الأمم المتحدة: مجلس الأمن)، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، مستند أممي رقم (S/2004/616)، الفقرة (8).

6. "GUIDANCE NOTE OF THE SECRETARY-GENERAL United Nations Approach to Transitional Justice" (United Nations 2010), https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/TJ_Guidance_Note_March_2010FINAL.pdf

7. المرجع نفسه، ص3.

تُعد العدالة الانتقالية عنصرًا حاسمًا في إطار عمل الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون؛ فهي لا تهدف فقط إلى معالجة عواقب انتهاكات حقوق الإنسان، بل أيضًا إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع. قد تعمل آليات العدالة الانتقالية وفقًا لنموذجين متميزين: العدالة الجزائية، والعدالة التصالحية. تركز العدالة الجزائية على المعاقبة على الجرائم السابقة، بينما تُعتبر المصالحة عملية لاستعادة سيادة القانون والنظام الأخلاقي⁸. في العدالة الجزائية، تُعطى الأولوية للأدوات القضائية، مثل الملاحقات والمحاكمات. أما العدالة التصالحية، فتركز على استعادة الهُويات والعلاقات المجتمعية التي تضررت بسبب الصراع، من خلال لجان كشف الحقائق (لجان الحقيقة)، وجبر الضرر، والتعليم، وغيرها من الوسائل⁹.

تم تقديم المبادئ التوجيهية الرئيسية من خلال المذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة، التي شددت على نهج شمولي يلتزم بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. ومن بين المبادئ الأساسية، تم تأكيد أن آليات العدالة الانتقالية تنبثق من السياق السياسي¹⁰. لذلك، يجب اعتبار محورية الضحايا مبدأً أساسيًا في العدالة الانتقالية، إذ تضمن مشاركة الضحايا والمجتمعات المتضررة مشاركة فاعلة في تشكيل وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية¹¹. وفي الوقت ذاته، يجب مراعاة تنوع احتياجات الضحايا وتجاربهم والاعتراف به¹². لذلك، تتضمن التوجيهات الخاصة بالعدالة الانتقالية بُعدًا تشابكيًا، أخذه في الاعتبار أن العنف القائم على النوع الاجتماعي تتفاقم حدته بسبب الصراع وحالات انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة¹³. لذلك، فإن تنفيذ العدالة الانتقالية بطريقة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي أمرٌ بالغ الأهمية، وذلك من أجل إشراك النساء بصفتهن أطرافًا فاعلة¹⁴. وبالمثل، يجب حماية حقوق الأطفال باعتبارهم من أكثر الفئات تضررًا من جراء النزاع المسلح وزعزعة الاستقرار السياسي¹⁵.

Ioannis Armakolas and Eleni Vossou, 'Transitional Justice in Practice: The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia and Beyond' No 18 UNISCI (Research Unit on International Security and Cooperation) Discussion Papers 25, <https://www.ucm.es/data/cont/media/www/pag-72511/UNISCI%20DP%2018%20-%20ARMAKOLAS%20AND%20VOSSOU.pdf>

9. المرجع نفسه.

10. "مذكرة توجيهية للأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة في تحقيق العدالة الانتقالية"، (رقم 6) 4.

11. "المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، الوحدة 6.20 بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والعدالة الانتقالية" (الأمم المتحدة: صانع السلام 2009) 9، <https://peacemaker.un.org/en/documents/integrated-disarmament-demobilization-and-reintegration-standards-module-620-ddr-and>

12. المرجع نفسه.

13. "مذكرة توجيهية للأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة في تحقيق العدالة الانتقالية"، (رقم 6) 5.

14. حورية مشهور، "هدنة أم لا هدنة: العدالة الانتقالية هي طريق اليمن الوحيد للشفاء" (24 أكتوبر/ تشرين الأول 2022)، <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/truce-or-no-truce-transitional-justice-is-a-yemens-only-path-to-healing>

15. "مذكرة توجيهية للأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة في تحقيق العدالة الانتقالية"، (رقم 6) 6.

لا ينبغي فهم آليات العدالة الانتقالية كبدايل قابلة للتبادل، بل كـ"عناصر معززة بعضها لبعض" في إطار استراتيجية شاملة¹⁶. ومن ثمّ، لا يمكن المبادلة بين تقصي الحقائق، والملاحقة القضائية، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار وغيرها من الآليات¹⁷. إن الاستراتيجية الشاملة للعدالة الانتقالية التي تدمج مقاربات متعددة، توفر مساراً أكثر معنى للعدالة للضحايا، وتعزّز الجهود الرامية إلى منع الضرر في المستقبل.

أخيراً، من المهم تأكيد أن "مستوى الإرادة السياسية، والقدرات المؤسسية، والموارد المتاحة في وقت محدد وسياق معين، تؤثر على تفعيل آليات العدالة الانتقالية وإجراءاتها"¹⁸. وبينما تحمل العدالة الانتقالية إمكانيات كبيرة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المصالحة، فإنّ نجاحها يعتمد على ما هو أكثر من المثل المعيارية فحسب.

16. "المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، الوحدة 6.20 بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والعدالة الانتقالية" (رقم 11) 10.

17. المرجع نفسه.

18. المرجع نفسه.

الفصل الأول

البوسنة والهرسك: اجتياز التفتت
عبر العدالة الانتقالية



يتناول هذا الفصل آليات العدالة الانتقالية المعقدة المطبقة في البوسنة والهرسك، وعلى الرغم من الاختلافات بين البوسنة والهرسك واليمن، فإنّ البلدين كلاهما شهدا فظائع مروعة، وانقسامات مجتمعية عميقة، وتدخلاً أجنبياً كبيراً. ومن خلال الاستفادة من تجربة البوسنة والهرسك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخلاص أفضل الممارسات للتّنهج القائمة على محوريات الضحايا، والتي يمكن تكييفها مع السياق اليمني.

في أعقاب سقوط يوغوسلافيا السابقة وإعلان استقلال البوسنة والهرسك، سيطرت القيادة الصربية البوسنية على مدينة سراييفو عام 1992، مُعلنةً بذلك بدء "حملة استمرت 4 سنوات من الإرهاب والاضطهاد"¹⁹. كانت البوسنة والهرسك قبل الحرب جمهوريةً متعددة الأعراق، حيث شكّل البوشناق (المسلمون البوسنيون) 44% من السكان، والصرب 31%، والكروات 17%، واليوغوسلاف وغيرهم 8%.²⁰ انتشرت الاضطرابات العامة وأدت إلى اندلاع حرب بين جيش جمهورية البوسنة والهرسك (ARBiH)، وجيش جمهورية صرب البوسنة (VRS)، ومجلس الدفاع الكرواتي (HVO)، حيث تلقى الأخير الدعم من السلطات الصربية والكرواتية على التوالي. بلغت التوترات بين المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث، المنقسمة أيضاً على أسس دينية، ذروتها في عمليات القتل الجماعي، والتطهير العرقي، والاغتصاب الجماعي المنهجي؛ مما أدّى في النهاية إلى الإبادة الجماعية في سربرينيتشا عام 1995، حيث قُتل أكثر من (8000) رجل وصبي من البوشناق المسلمين.²¹

ومع نهاية الحرب، قُتل حوالي (100,000) شخص خلال الحرب البوسنية، وكان غالبية الضحايا المدنيين من البوشناق، ونزح حوالي (1.4) مليون شخص، وأصبح (1.2) مليون شخص لاجئاً في دول أخرى.²² كما تعرضت ما بين (20,000) و(50,000) امرأة للاغتصاب المنهجي أثناء الحرب، وذلك في الغالب كجزء من استراتيجية التطهير العرقي التي اتبعتها الصرب البوسنيون.²³

وفي عام 1995، تحقق السلام المنشود عبر اتفاقية دايتون للسلام (DPA)، التي قسمت البوسنة والهرسك إقليمياً إلى كيائين: اتحاد البوسنة والهرسك، وجمهورية صرب البوسنة، بالإضافة إلى مقاطعة برتشكو ذاتية الحكم. وعلى الرغم من تحقيق السلام، فإن اتفاقية دايتون رسخت الانقسامات والتمييز العنصري، مما شكّل تحدّياً لمستقبل البلاد الجديدة. وتجلّى ذلك في تشكيل أحزاب سياسية عرقية-قومية، مثّلت ودافعت عن مصالح الشعوب المكونة لها، أي: البوشناق والكروات والصرب.

19. 'Bosnian War- A Brief Overview' Remembering Srebrenica <<https://srebrenica.org.uk/what-happened/>> .19 .<opened/history/bosnian-war-a-brief-overview>

20. 'Nacionalni Sastav Stanovništva: Rezultati Za Republiku Po Opštinama i Naseljenim Mjestima' 1991.' (Državni Zavod za Statistiku Republike Bosne i Hercegovine 1993) <<https://fzs.ba/wp-content/uploads/2016/06/nacionalni-sastav-stanovnistva-po-naseljenim-mjestima-bilten-234.pdf>>

21. 'International Day of Reflection and Commemoration of the 1995 Genocide in Srebrenica' (United Nations: General Assembly 2024) A/78/L.67/Rev.1 <<https://docs.un.org/en/A/78/L.67/Rev.1>>

22. Jessie Hronesova, 'Everyday Ethno-National Identities of Young People in Bosnia and Herzegovina' (Peter Lang D 2012) 41 <<https://www.peterlang.com/view/title/15242>> accessed 11 May 2025

23. 'Sexual Violence in Bosnia' Remembering Srebrenica <<https://srebrenica.org.uk/what-happened/>> .23 .<sexual-violence-bosnia>

آليات العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك

تنوعت آليات العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك، وشملت ملاحقات قضائية دولية ومحلية، ومبادرات تقصي الحقائق، وبرامج جبر ضرر، والإصلاحات المؤسسية. ويركز هذا البحث بشكل رئيسي على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأبرز محاولات المجتمع المدني لإنشاء لجان الحقيقة والمصالحة.

تُعَدُّ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي أنشأتها الأمم المتحدة، إحدى أقوى آليات العدالة الانتقالية.²⁴ وقد مهّدت هذه المحكمةُ الخاصةُ الطريقَ في نهاية المطاف لتدابير مماثلة لتلك التي اتُّخذت في رواندا وسيراليون وكمبوديا، مما أدّى في نهاية المطاف إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.²⁵

ولأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كانت أول محكمة جرائم حرب تُنشأها الأمم المتحدة وأول محكمة دولية لجرائم الحرب منذ محاكمات نورمبرغ وطوكيو، وبعد أن أصدرت أكثر من 161 لائحة اتهام،²⁶ فقد ظلت فعاليتها في تحقيق العدالة الانتقالية موضوعًا للنقاش الأكاديمي والتدقيق العام. ولم يُدفع بإنشاء المحكمة بدافع الرغبة في محاكمة المسؤولين عن الغطاءات فحسب، بل أيضًا لتعويض إخفاقات سابقة في التدخل في الصراع، ولتكون أداة لتسهيل التوصل إلى اتفاق سلام.²⁷ وقد آمَنَ مؤيدو المحكمة بدورها كأداة لتحقيق أربعة أهداف رئيسية: "(أ) كشف الحقيقة حول الغطاءات الماضية ونشرها؛ (ب) الاستجابة لاحتياجات الضحايا؛ (ج) معاقبة الجناة؛ (د) تعزيز سيادة القانون".²⁸

Izabela Kisic, 'Transitional Justice in the Western Balkans in Transitional Justice - Experiences from Africa and the Western Balkans' Landesverteidigungsakademie (LVAK) / Institut für Friedenssicherung und Konfliktmanagement (IFK) 64 <<https://www.bmlv.gv.at/wissen-forschung/publikationen/beitrag.php?id=2517>

Global Spread of International Criminal Justice' United Nations | International Residual Mechanism for Criminal Tribunals <<https://www.icty.org/en/content/global-spread-international-criminal-justice>

About the ICTY' United Nations | International Residual Mechanism for Criminal Tribunals <<https://www.icty.org/en/about>

Armakolas and Vossou (n 8) 33.

Fletcher, L. E., & Weinstein, H. M. (2002). Violence and social repair: 28

Rethinking the contribution of justice to reconciliation. Human Rights

Quarterly, 24, 573— 639. <http://dx.doi.org/10.1353/hrq.2002.0033> in Lina Strupinskiene, 'International Criminal Tribunal for Former Yugoslavia (ICTY) and Grassroots Mobilization for Justice: Insights from Bosnia and Herzegovina.' (2022) 28 Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology 74, 75

جُسدَت المحكمة في جوهرها من منظور العدالة الجزائية، بهدف إقامة مساءلة فردية للمتورطين، كما تمتعت بميزة إضافية؛ هي موضوعيتها وعدم اعتمادها على "عدالة المنتصر"²⁹. علاوة على ذلك، ومن خلال التركيز على الجناة الأفراد، سعت المحكمة إلى منع أو الحد من "التجريم الجماعي" لتجنب المزيد من ترسيخ الروايات العرقية المتضاربة. وكان من الممكن تحقيق فوائد غير مباشرة ومهمة على المدى الطويل من خلال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مثل دعم المصالحة من خلال إنشاء سجلّ موضوعي لوقائع الماضي؛ مما يوفر أساسًا لبناء رواية مشتركة يمكن أن تساعد في توحيد المجتمع.³⁰

ومع ذلك، تظل ثمة قيود على عمل المحكمة، لا سيما في ظل استمرار الانقسامات العرقية في البوسنة والهرسك؛ ما يدفع للتساؤل عما إذا كانت أحكام المحكمة قد نجحت في صياغة رواية تاريخية للأحداث مقبولة من جميع الأطراف.

أحد أوجه القصور البارزة التي نُسبت لمحكمة يوغوسلافيا (ICTY)، هو بُعدها الجغرافي عن منطقة غرب البلقان، حيث اتخذت من لاهاي في هولندا مقرًا لها، بهدف ضمان أمن وحياد محاكمات المتهمين، إلا أنه خلق أيضًا حواجز عملية ورمزية³¹. وقد زاد اعتماد المحكمة على تعاون الدول في عمليات الاعتقال ونقل المتهمين وتنفيذ أوامرها، من صعوبة الحصول على الأدلة وإحضار المشتبه بهم للمحاكمة؛ الأمر الذي أضعف فعاليتها وعزّز الشعور بأن العدالة تُفرض عن بُعد³².

ولعل عامل البُعد أثر بشكل أكبر على الضحايا وأسرههم، لا سيما بسبب حاجز اللغة. فالشهود تحدثوا بلغاتهم الأم، بينما قدّم قضاة المحكمة ومحاموها أدلتهم واتهاماتهم باللغة الإنجليزية³³. وأدّت اللغة دورًا حاسمًا للمتهمين، كما تجلّى في حالة (سلوبودان ميلوسيفيتش) -زعيم صربي تولى السلطة سنوات، وقاد حملات تطهير عرقي واسعة في دول البلقان- الذي ألقى جميع خطابه داخل المحكمة بالصربية، مستخدمًا المحاكمة لمخاطبة جمهوره المحلي³⁴، حيث استغلت محطات التلفزة الصربية الوطنية ذلك، لتوليد المزيد من التعاطف معه³⁵. ومن ثم، فإنه من الجدير التساؤل عن مدى قدرة جمهور غرب البلقان على استيعاب إجراءات المحكمة وفهمها بالكامل.

29. 25 (n 8) Armakolas and Vossou.

30. المرجع نفسه.

31. بيتر جيه فيروفسيك، "دروس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مجال العدالة الانتقالية"، يوروزين، (12 يناير/كانون الثاني 2018)، <https://www.eurozine.com/the-lessons-of-the-icty-for-transitional-justice>.

32. المرجع نفسه.

33. المرجع نفسه.

34. المرجع نفسه.

35. 66 (n 24) Ksic.

ففي حين أثارت المحكمة ردود فعل متباينة، خاصة داخل دول يوغوسلافيا السابقة، حَقَّق عملها تطورات كبيرة لا يمكن إنكارها في البوسنة والهرسك، وعالمياً. ومن أبرز إنجازاتها، مساهمتها في بناء قدرة البوسنة على محاكمة جرائم الحرب محلياً؛ عبر إنشاء "غرفة جرائم الحرب" ضمن محكمة البوسنة والهرسك.³⁶ وكان ذلك مهماً بشكل خاص لتعزيز خبرة القضاة والمحامين المحليين في التعامل مع قضايا جرائم الحرب المعقدة. إضافة إلى ذلك، ساهمت المحكمة في العديد من التطورات الجوهرية بالقانون الدولي، حيث وسَّعت عبر سلسلة من الأحكام التاريخية، نطاق العدالة الدولية، خاصة في معالجة الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي من خلال الاعتراف بالعنف الجنسي جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية، وجريمة إبادة جماعية.³⁷ كما أثبتت المحكمة قانونياً وقوع الإبادة الجماعية في سربرينيتشا، وأدانت ستة عشر شخصاً بتهم تتعلق بجرائم سربرينيتشا أمام المحكمة والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.³⁸

حتى بعد إغلاقها عام 2017، استمرَّ إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من خلال برنامجها التوعوي، الذي أدَّى دوراً هاماً في خدمة المجتمع المدني. هدفت هذه المبادرة إلى مساعدة الجمهور والمجتمعات المتضررة من الجرائم، على الوصول إلى إجراءات المحكمة وفهمها من خلال توفير التثقيف، وتعزيز الحوار، والتفاعل مع وسائل الإعلام، ونشر الوعي بعمل المحكمة.³⁹ علاوة على ذلك، فإنَّ "السجلات القضائية" لمحكمة يوغوسلافيا، المستندة إلى قاعدة البيانات القضائية الداخلية للمحكمة، متاحة للعموم، وتشمل الأحكام والقرارات والمستندات القانونية ومحاضر الجلسات والوثائق المساندة بجميع اللغات المتاحة.⁴⁰ وبذلك تمثل هذه السجلات آلية حيوية للحفاظ على عمل المحكمة، وتوفير للمجتمع المدني والجمهور الأوسع وصولاً مستمراً إلى الإجراءات والنتائج.

أظهرت دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أنَّ العدالة كانت مهمة لجميع البوسنيين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية.⁴¹ ونظراً لهذا الطلب الواسع على العدالة، يصبح من الضروري استكشاف آليات أخرى للعدالة الانتقالية إلى جانب المحكمة. ويشير الأستاذ المساعد في السياسة والعلاقات الدولية بجامعة شيفيلد، فيروشك (Verošek) إلى ضرورة وجود "فهم أكثر شمولية للعدالة الانتقالية"، يشمل -ضمن آليات أخرى- لجان الحقيقة والمصالحة (TRCs)، ومبادرات الكشف عن الحقائق.⁴²

36. ديان ف. أورينتليشر، معاقبة الشخص المذنب: تأثير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البوسنة (معهد المجتمع المفتوح 2010)، ص 38.

37. "قضايا تاريخية"، الأمم المتحدة، الآلية الدولية لتصرف أعمال المحكمتين الجنائيتين، <https://www.icty.org/en/features/crimes-sexual-violence/landmark-cases>.

38. "مقدمة: "سربرينيتشا" الأمم المتحدة: الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين" <https://www.irmct.org/en/mip/features/srebrenica>.

39. تقييم إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة - ورقة خلفية الأمم المتحدة، الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحاكم الجنائية (مؤتمر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فبراير/ شباط 2010) <https://www.icty.org/en/features/legacy-conferences/international-conference-2010/background-paper>.

40. المرجع نفسه.

41. Orentlicher (n 36) 35.

42. Verovšek (n 31) 42.

ونظرًا لأن لجان الحقيقة والمصالحة وغيرها من مبادرات كشف الحقائق غير مقيدة بالإجراءات الصارمة للمحاكمات القانونية، فإنها كانت لتوفر مسارًا بديلًا لتحقيق العدالة التصالحية؛ من خلال اعتمادها لغةً غير رسمية، وشهادات غير مقيدة، وأشكالًا أوسع من التوثيق، تسمح بتسجيل أكثر شمولية ودقة للأحداث⁴³، وقد باءت جهود تنفيذ تلك المبادرات بالفشل إلى حدٍ كبير، وهو ما يمكن تفسيره، جزئيًا على الأقل، بالديناميكيات والقيود المحددة للمجتمع المدني في البوسنة والهرسك. وكما أوضح رانجيلوف وثيروس، تُظهر الأدبيات المتعلقة بالمجتمع المدني في البوسنة والهرسك ثلاثة عوامل مترابطة تؤثر على عمل المجتمع المدني، وهي طبيعة النزاع المسلح، والهيكل الدستوري الذي أنشأه اتفاق دايتون للسلام، والنهج الذي تبناه المجتمع الدولي خلال فترة ما بعد الحرب⁴⁴.

وبالنظر إلى بروز العرقية في المجال السياسي في البوسنة والهرسك ما بعد دايتون، فليس من المستغرب وجود عائق أمام ظهور مساحة سياسية ومدنية مشتركة للنقاش والتفاوض. وعلى حد تعبير رانجيلوف وثيروس، "عاد المجتمع المدني ببطء، ولكن كقوة ضعيفة ومجزأة، تعكس إرث الصراع وتصميم السلام"⁴⁵.

على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تعمل إما على المستوى المحلي أو على مستوى الكيانات، فإن انقسامها العرقي والديني يؤدي في النهاية إلى فشل التعاون، الذي من شأنه أن يساهم في عملية المصالحة في البلاد⁴⁶. ولعلّ أبرز ما يتجلى في هذا الصدد، هو عمل جمعيات الضحايا وجماعات المحاربين القدامى، وقد تم تهميش جمعيات الضحايا، على وجه الخصوص، حيث يُنظر إليها في كثير من الأحيان، أنها "سياسية وحصرية" للغاية⁴⁷، وكثيرًا ما يُنظر إلى أنشطتها بأنها تفتقر إلى المهنية، إذ إنّ العديد منها جمعيات ريفية تفتقر إلى القدرة أو المهارات اللازمة لمواءمة اهتماماتها مع أولويات الجهات المانحة⁴⁸.

في فترة ما بعد الحرب، نشأت منظمات تُعنى بالضحايا ضمن عملية عدالة انتقالية اتسمت بـ"المساءلة من أعلى إلى أسفل"، مدفوعةً إلى حدٍ كبير بالتدخل الدولي والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة⁴⁹. وبالمقارنة مع أمريكا اللاتينية، لم تظهر هذه المنظمات كحركات اجتماعية،

43. المرجع نفسه.

44. يافور رانجيلوف وماريكا ثيروس، «العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك: التماسك والتكامل بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني*»، في كاي أمبوس وجوديث لارج وماريكي ويردا (المحررون)، بناء مستقبل على السلام والعدالة (سبرينغر برلين هايدلبرغ 2009) 362، 14_9-85754-3-540-1007/978-10.1007. http://link.springer.com/10.1007/978-3-540-85754-9_14. تاريخ الوصول: 10 مايو/ أيار 2025.

45. المرجع نفسه.

46. المرجع نفسه.

47. المرجع نفسه.

48. المرجع نفسه.

49. Michael Humphrey, 'Victims, Civil Society and Transitional Justice in Bosnia and Herzegovina' 49.

15 Temida 59, 59 (2012).

بل حُشدت كجزء من "مشروع التحول الاجتماعي والسياسي" المُشرف عليه دوليًا من خلال سيادة القانون، والديمقراطية، وبناء المؤسسات، وتعزيز المجتمع المدني⁵⁰.

ونظرًا لطبيعتها، فإن محاولات المجتمع المدني الرامية إلى تنفيذ مبادرات العدالة التصالحية، مثل جمعية الصليب الأحمر التشيلي (CRCH)، لم تنجح قط في الحصول على الدعم الدولي أو المحلي.

وكان أحد المشاريع الواعدة القادمة من المجتمع المدني هو مبادرة "ريكوم" (RECOM)، التي تهدف إلى إنشاء لجنة إقليمية، مهمتها كشف الحقائق حول ضحايا جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بموجب اتفاقية بين دول يوغوسلافيا السابقة.

أطلقت لجنة (RECOM) عام 2008، من قبل مجموعة من المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة، وركزت على توثيق جرائم الحرب في جميع أنحاء البلاد⁵¹. ومع ذلك، لم تنجح هذه المبادرة قط في الحصول على تأييد السلطات الحكومية أو المجتمع المدني من أجل أن تكون فرصةً واعدةً لإنشاء لجنة حقيقة ومصالحة إقليمية. وقد رأى البعض في هذه المبادرة (RECOM)، أداةً "لإفشاء الحصانة على دولة صربيا ومؤسساتها ونخبها"⁵²، مع انتقاد أنها تفتقر إلى أهداف وأساليب واضحة، فضلًا عن استبعادها توصيات بعض المنظمات غير الحكومية⁵³.

على المستوى المحلي، أنشأ مركز الأبحاث والتوثيق (RDC) في سراييفو، قاعدة بيانات شاملة حول انتهاكات حقوق الإنسان، أطلق عليها اسم "مشروع الخسائر البشرية"؛ بهدف إنشاء ذاكرة جماعية للضحايا في البوسنة والهرسك، بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو السياسية أو الدينية⁵⁴. كما استخدم مركز الأبحاث والتوثيق تطبيق "خرائط جوجل" لتحديد مواقع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان، بمعلومات عن نوع الجريمة وعدد الضحايا وأجناسهم وتفاصيل عن الجناة⁵⁵. غير أن المركز نشر تقريرًا قلل فيه من عدد الضحايا البوسنيين؛ الأمر الذي أدى إلى إثارة موجة من الصخب ضده، ولا سيما في أوساط النخبة البوسنية⁵⁶. ورغم أن مركز الأبحاث والتوثيق كان معروفًا بتعاونه مع منظمات شريكة من صربيا وكرواتيا، التي كانت أيضًا صريحة بشأن العدالة الانتقالية من خلال لجان الحقيقة والمصالحة⁵⁷، فإن فكرتها بشأن لجنة الحقيقة لم تُترجم إلى واقع عملي.

50. المرجع نفسه، ص 62.

51. أرنو كورتز، "حان وقت التغيير: المساعدات والمنظمات غير الحكومية والعدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك" (2017) 1 مراجعة العدالة الانتقالية: 53-54 https://ir.lib.uwo.ca/tjreview/?utm_source=ir.lib.uwo.ca%2Ftjre-view%2Fvol1%2Fiss5%2F2&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages

52. Kisic (n 24) 58.

53. Žana Kovacevic, 'Zamjerke Inicijatorima Ideje o Osnivanju RECOM-a' Slobodna Evropa (28 March 2010), https://www.slobodnaevropa.org/a/plp_recom/1995688.html.

54. Kurze (n 51) 52.

55. المرجع نفسه.

56. المرجع نفسه.

57. Armakolas and Vossou (n 8) 49.

وبالمثل، لم تحظ جهودٌ أخرى لإنشاء لجنة حقيقة ومصالحة في البوسنة والهرسك بدعمٍ يُذكر. وكانت إحدى أولى المحاولات في هذا الصدد، مقدمةً من "جمعية المواطنين من أجل الحقيقة والمصالحة"، التي أسسها الناشط الحقوقي البارز جاكوب فينشي. ورغم نجاحها في التواصل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحصولها على قدرٍ من الدعم الدولي، فإن مشروع القانون لم يتم إقراره قطّ على المستوى المحلي⁵⁸، ويُرجّح أن ذلك يعود إلى غياب الإرادة السياسية لدعم عملية موحدة لتقصي الحقائق. علاوةً على ذلك، قد يكون هناك عاملٌ آخر يتمثل في انعدام الثقة في المنظمات التي لا تُؤيد سرديّة "عرقية" مُحدّدة.

المبادرة الثانية للجنة الحقيقة والمصالحة، التي نوقشت في بحث علمي، شملت تولي معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) زمام المبادرة بالشراكة مع منظمة "مشروع دايتون" المحلية غير الحكومية⁵⁹. وقد نسّقت هذه المبادرة فريق عمل مؤلف من ثمانية أحزاب سياسية رئيسية لصياغة مشروع قانون⁶⁰؛ إلا أن مشروع القانون لم يُعتمد قط، ويُعزى ذلك، على الأرجح، إلى غياب الإرادة السياسية، والموقف "المتراخي" أو المعارضة من جانب المجتمع المدني وجمعيات الضحايا⁶¹.

واجهت مبادرات كشف الحقيقة والجهود التي يقودها المجتمع المدني عقباتٍ مستمرة، تُعزى في المقام الأول إلى التشرذم السياسي والانقسامات العرقية القومية ومحدودية الدعم الشعبي. علاوةً على ذلك، ربما طغى التركيز الشديد على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كآليةٍ رئيسيةٍ للعدالة الانتقالية على الحاجة المُتصوّرة إلى لجان الحقيقة والمصالحة أو قلّل من أهميتها. تُسلّط هذه التحديات مجتمعةً الضوء على الحاجة إلى نهجٍ أكثر شمولاً ومراعاةً للسياقات المحلية للعدالة الانتقالية.

لا تزال وسائل جبر الضرر في البوسنة والهرسك من أكثر جوانب العدالة الانتقالية نقصاً، ويعود ذلك بالأساس إلى غياب سياسة شاملة وموحدة على مستوى الدولة لتلبية احتياجات الضحايا، كما توصي به، باستمرار، آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل⁶². علاوةً على ذلك، من المهم مراعاة أنواع الضحايا وآليات جبر الضرر المناسبة المتاحة لكل حالة على حدة. وكما أوضحت بيغانوفيتش، أستاذة علم الاجتماع بجامعة لويولا شيكاغو، في بحثها حول حق الضحايا في الانتصاف في البوسنة والهرسك، فإن تحديد نوع التعويض المقبول والمناسب يتطلب الاستماع إلى أصوات الضحايا⁶³. ويبدو أنّ هذه الخطوة مهملة في البوسنة والهرسك، بالنظر إلى أن

58. Rangelov and Theros (n 44) 364.

59. المرجع نفسه.

60. المرجع نفسه.

61. Armakolas and Vossou (n 8) 49.

62. Bojana Urumova and others, 'Nearly 30 Years Following the End of the War in Bosnia and Herze govina, War Victims Remain Neglected' OSCE Mission to Bosnia and Herzegovina (18 January 2024).

63. Alma Begicevic, 'Bosnian Voices from the Bottom of the Well: Genocide, War Crimes, and Crimes against Humanity and Victims' Right to Remedies' (2023) 29 International Review of Victimology 75,96.

التعويضات قُدِّمت في (19) قضية فقط من أصل ما يقرب من (700) قضية جرائم حرب تم الفصل فيها⁶⁴. بالإضافة إلى ذلك، انتقد العديد من العائدين الذين نزحوا خلال الحرب، البرامج التي تسعى إلى إعادة السكان إلى ديارهم الأصلية⁶⁵. ولا يواجه الكثيرون الدمار المادي لمنازلهم فحسب، بل يواجهون أيضًا انقسامات عرقية عميقة وانعدام الثقة داخل المجتمعات، وخاصة في حالات "عودة الأقليات"، حيث سيكون العائدون من أقلية عرقية⁶⁶.

أظهرت جماعات المجتمع المدني في البوسنة والهرسك تنوعًا في آليات الانتصاف. أولًا، تقبل لجنة حقوق الإنسان في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الدعاوى المدنية، كما هو الحال في (49) قضية لضحايا من سربيرينيتشا رفعتها جمعية "نساء سربيرينيتشا"⁶⁷ إلى غرفة حقوق الإنسان. كانت هناك حالات دعاوى مدنية للتعويض في المحاكم الأجنبية، على سبيل المثال: رفعت ضحايا العنف الجنسي قضايا تعويض في المحاكم الأمريكية بموجب قانون دعاوى التعويض عن الأضرار التي لحقت بالأجانب وقانون حماية ضحايا التعذيب، مثل قضية كاديتش ضد كاراديتش⁶⁸. ومع ذلك، فإن هذه القضايا تتمتع بدرجات متفاوتة من النجاح بالنظر إلى مسائل الاختصاص القضائي وصعوبة إثبات المسؤولية الفردية. وبالنظر إلى غياب دولة موحدة للتعويضات والانتصاف، فإن المجتمع المدني في البوسنة والهرسك يؤدي دورًا مهمًا في سد الفجوة ومساعدة الضحايا.

تعزيز مشاركة المجتمع المدني في سياق تجربة البوسنة والهرسك

بالنسبة لليمن، البلد الذي يشترك مع البوسنة والهرسك في سمات عدة، كالانقسامات المجتمعية - وإن كانت أقل حدة من الحالة في البوسنة والهرسك - والعنف المستمر، وتشابك الأدوار بين الفاعلين المحليين والدوليين، فإن تجربة البوسنة والهرسك تقدم مصدر إلهام وتحذير في آن واحد. تؤكد تجربة البوسنة والهرسك أهمية اتباع منظمات المجتمع المدني نهجًا موحّدًا يركز على الضحايا، نهجًا متعدد الجوانب بطبيعته، ويتجنب إعادة إنتاج الانقسامات العرقية أو الدينية التي قد تعيق تحقيق العدالة الانتقالية الشاملة.

ورغم أن البوسنة والهرسك قد طبّقت آليات متنوعة، بما في ذلك المحاكمات الدولية، ومحاكمات جرائم الحرب المحلية، ومحاولات لكشف الحقيقة، فإن هذه الجهود لم تُحقق مشاركة فعلية للضحايا؛ بسبب الانقسام السياسي، والانقسامات العرقية، والعمليات المفروضة من الخارج.

64. Urumova and others (n 62).

65. Begicevic (n 63) 93.

66. Carl Hallergård, 'Bosnia and Herzegovina: Problems and Progress in the Return Process' Forced

Migration Review <<https://www.fmreview.org/hallergard>>.

67. Rangelov and Theros (n 44) 364.

68. المرجع نفسه.

ومن الصعب الجزم بما إذا كانت الاستجابة للفظائع المرتكبة في اليمن ستُفضي إلى إنشاء محكمة خاصة، إلا أن مثل هذه الآلية وحدها لن تكون الأكثر فاعلية في السياق اليمني أيضًا. ويتعين حماية منظمات المجتمع المدني المستقلة في اليمن، والنظر إليها بوصفها مساحات لا تُرسخ الانقسامات القائمة، بل تقدم مقاربات إصلاحية تُنصت لاحتياجات وسرديات جميع الضحايا، مع مراعاة الكيفية التي أثرت بها الهوية الخاصة بكل ضحية على تجربتها خلال النزاع.

كما ينبغي أن تؤدي هذه المنظمات دورًا محوريًا في التخفيف من آثار السرديات الضارة، من خلال تقديم الدعم المحايد للضحايا، والعمل على إيجاد أهداف مشتركة فيما بينها، بدلًا من تعميق الانقسامات؛ وهي إشكالية ما زالت قائمة في البوسنة والهرسك. ويجب أن يُجسّد هذا التوجه أيضًا ضمن إطار السلام في اليمن، عبر دعوة منظمات المجتمع المدني إلى تبني نهج تشاركي لا يعكس مصالح النخب وأطراف النزاع.

ولتجنب الأخطاء التي وقعت في البوسنة والهرسك، والتي تجلّت بشكل رئيسي في الإخفاق في إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة، وعدم تقديم تعويضات كافية، وفشل التحقيقات في تبني مقاربة تتمحور حول الضحايا، ينبغي لليمن أن يتحصّن من خطر تمكّن النخب السياسية من الهيمنة على السرديات. ويجب توفير المساحة والاستثمار اللازمين لجمعيات الضحايا، ولا سيما فئات النساء والمجتمعات المهمّشة، للمشاركة في تصميم وصياغة آليات كشف الحقيقة.

وقد يُسهم تنفيذ العدالة الانتقالية على المستوى المحلي في اليمن، في بناء الثقة، وتقديم قهيم أكثر شمولًا للأضرار التي لحقت بمختلف المجتمعات؛ مما يقلل من خطر بروز سرديات انقسامية أو قائمة على إلقاء اللوم، وهي سرديات قد تتفاقم بفعل الاستقطابات الحادّة والتأثيرات الخارجية.

وعموماً، فإن دعم هذا المسار يتطلب تعزيز دور الفاعلين المستقلين في المجتمع المدني، وتوسيع شبكات التعاون العابرة للمناطق فيما بينهم، بهدف إيجاد أهداف مشتركة يمكن من خلالها ممارسة الضغط أثناء عملية السلام. ويمكن لهذه الشبكات أن تُرسّي أسس بناء الثقة، وتُسهم في التوثيق الفعال للانتهاكات، وتُتيح حوارًا مستمرًا حتى في ظل غياب أو ضعف المؤسسات الرسمية.

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فإن الدرس الأهم يتمثل في ضرورة إشراك الضحايا، ليس بصفاتهم شهودًا أو مستفيدين فحسب، بل بصفتهم فاعلين أساسيين في تصميم وتنفيذ مسارات العدالة الانتقالية، بما يضمن أن تتحقق العدالة بصورة ملموسة ومُدرّكة من قبل أولئك الأكثر تضررًا.

الفصل الثاني

كولومبيا: بناء مؤسسات العدالة
الانتقالية من أجل السلام

يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤى مهمة من تجربة العدالة الانتقالية في كولومبيا، وهي رؤى يمكن أن تكون ذات فائدة في السياق اليمني؛ إذ إنّ فهم العدالة الانتقالية يصبح أوضح من خلال أمثلة ملموسة للتنفيذ. ومن المهم الإشارة إلى أن السياقين السياسي والمجتمعي، في كولومبيا واليمن، يختلفان اختلافاً كبيراً، إلا أن بعض التدابير قد تكون قابلة للتطبيق رغم هذه الفروقات.

في عام 2016، وقّعت القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) والحكومة الكولومبية اتفاق سلام⁶⁹، أنهى عقوداً من العنف الذي أودى بحياة أكثر من (200,000) شخص⁷⁰. وقد ارتبطت أكثر الانتهاكات توثيقاً خلال النزاع بالتهجير القسري، والاختفاء القسري، وانتزاع الأراضي، والمجازر، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي⁷¹.

وقد اعترف اتفاق السلام بعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي بوصفه أحد العوامل الرئيسية في نشوب النزاع المسلح في كولومبيا. إلى حدٍّ ما، كان الانضمام إلى صفوف الجماعات المسلحة يتيح للناس تأمين احتياجاتهم الأساسية من غذاء ومأوى⁷². ومن أهداف اتفاق السلام، تغيير الظروف الاجتماعية من خلال المشاركة المدنية⁷³. ويرى البعض أن السلام الدائم سيكون مستحيلاً دون تنفيذ إصلاح زراعي ومنح السكان الأصليين الحكم الذاتي، على سبيل المثال⁷⁴.

ومع تأكيد أنه لا توجد صيغة مثالية لتحقيق العدالة الانتقالية⁷⁵، فقد ركزت عملية العدالة الانتقالية في كولومبيا على جبر ضرر الضحايا، والاعتراف الجماعي بالحقيقة، ومنع تكرار العنف⁷⁶.

69. 'FINAL AGREEMENT TO END THE ARMED CONFLICT AND BUILD A STABLE AND LASTING PEACE' <https://peaceaccords.nd.edu/wp-content/uploads/2020/02/Colombian-Peace-Agreement-E-english-Translation.pdf> accessed 3 May 2025

Colombian Armed Conflict' (justice for colombia) <<https://justiceforcolombia.org/about-colombia/colombian-armed-conflict/>> accessed 3 May 2025

Roxani Krystalli, 'Being Seen like a State: Transitional Justice Bureaucrats and Victimhood in Colombia' (2023) 64 Current Anthropology 128, 129

Nathalia Bautista Pizarro, 'Building Peace and Restoring Law upon the Ethos: A Comparison Between South Africa and Colombia' in David Bilchitz and Raisa Cachalia (eds), Transitional Justice, Distributive Justice, and Transformative Constitutionalism: Comparing Colombia and South Africa (Oxford University Press 2023) 59 <<https://doi.org/10.1093/oso/9780192887627.003.0003>> accessed 1 May 2025

Julián Andrés Pimiento Echeverri and Irit Milkes, 'Beyond Democracy Meaningful Public Participation as a New Approach to Public Decision-Making in the Context of Colombia's Transitional Justice Process' in David Bilchitz and Raisa Cachalia (eds), Transitional Justice, Distributive Justice and Transformative Constitutionalism: Comparing Colombia and South Africa (Oxford University Press 2023) 385 <<https://doi.org/10.1093/oso/9780192887627.003.0021>> accessed 1 May 2025

David Bilchitz and Raisa Cachalia, 'Developing a Conceptual Framework for Global South Comparisons Colombian and South African Contributions' in David Bilchitz and Raisa Cachalia (eds), Transitional Justice, Distributive Justice, and Transformative Constitutionalism: Comparing Colombia and South Africa (Oxford University Press 2023) 12 <<https://doi.org/10.1093/oso/9780192887627.003.0001>> accessed 1 May 2025

75. المرجع نفسه.

76. Pizarro (n 72) 59.

وقد أنشأت كولومبيا مؤسسات جديدة خُصّصت لتنفيذ اتفاق السلام، شملت هذه المؤسسات الجديدة: لجنة لكشف الحقائق، ومحاكمة لمحاكمة الجناة، ومؤسسة خاصة لتحديد مصير الأشخاص المختفين قسرياً.⁷⁷ وتكتسب هذه المؤسسات أهميتها من حقيقة أنّ الدول غالباً ما تكون مهتمة للتعامل مع القضايا الجنائية في الظروف العادية،⁷⁸ وليس في أعقاب النزاعات شديدة الحدة.

العدالة الانتقالية في كولومبيا

يُعدّ السياق السياسي عنصراً جوهرياً ينبغي أخذه في الاعتبار عند الحديث عن عمليات العدالة الانتقالية، كما أشار تيتل في اقتباسه نقلاً عن **الباحثة في الجامعة الخارجية لكولومبيا** ميلكيس، **والمحامي بكلية الحقوق جامعة إكسترنادو الكولومبية** إتشيفيري، إذ تتمثل هذه العمليات بمحاولة تقديم استجابة قانونية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.⁷⁹ وتتميّز التجربة الكولومبية بشكل خاص بإظهارها التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والدول الأعضاء فيها،⁸⁰ في سبيل إيجاد أفضل السبل لتحقيق العدالة والوصول إلى السلام.

وتُبرز **الأستاذة المشاركة في كلية العلاقات الدولية بجامعة سانت أندروز** روكساني كريستالي، مستشهدة بغارسيا-غودوس وآخرين، عنصرين أساسيين في مسار العدالة الانتقالية في كولومبيا:

أولاً- رغم توقيع اتفاق السلام في عام 2016، فإن التحضيرات له بدأت قبل ذلك بما لا يقل عن عشر سنوات.⁸¹

ثانياً- أن العملية الكولومبية اعترفت بعدد من الانتهاكات والضحايا، يفوق ما تم الاعتراف به في أي تجربة مقارنة أخرى؛⁸² ما أدى إلى اعتماد "اتفاق الضحايا"، وهو الوثيقة التي وضعت آليات تجمع بين جبر الضرر، والعقاب، وإعادة التأهيل (إعادة الوضع إلى ما قبل وقوع الضرر).⁸³

.Bilchitz and Cachalia (n 74) 11 .77

. Pizarro (n 72) 58 .78

.Echeverri and Milkes (n 73) 388 .79

Annika Björkdahl and Louise Warvsten, 'Friction in Transitional Justice Processes: The Colombian .80
Judicial System and the ICC' (2021) 15 International Journal of Transitional Justice 636, 655

Kai Ambos and Stefan Peters (eds), Transitional Justice in Colombia: The Special Jurisdiction for .81
Peace (Nomos Verlagsgesellschaft mbH & Co KG 2022) 171 <<https://www.nomos-elibrary.de>
.index.php?doi=10.5771/9783748923534> accessed 1 May 2025

.Krystalli (n 71) 130 .82

.Björkdahl and Warvsten (n 80) 648 .83

ولمواجهة حجم الانتهاكات، نصّ اتفاق السلام على مجموعة من التدابير المؤسسية، تمثلت في :

1. النظام الشامل للحقيقة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار.
2. السلطة القضائية الخاصة من أجل السلام (JEP) المصحوبة بلجنة كشف الحقائق.
3. وحدة خاصة للبحث عن الأشخاص المختفين قسريًا.

وسنركز هنا على "السلطة القضائية الخاصة من أجل السلام (JEP)" ، التي تهدف إلى معاقبة الجناة المسؤولين، بدرجة كبيرة، عن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، من خلال الجمع بين المقاربتين الترميمية والعقابية للعدالة .

تُعتبر السلطة القضائية الخاصة من أجل السلام، في الأساس، محكمةً جنائية تتمتع بصلاحيّة فرض عقوبات محددة ، وتتميّز بتنوع نطاق العقوبات الممكن تنفيذها. وتشمل هذه العقوبات:

1. العقوبات الخاصة: وتُفرض على من يعترفون بشكل كامل بالحقيقة والمسؤولية⁸⁶. ويمكن الجانب الترميمي في أن الشخص المسؤول يُكلّف بتنفيذ مهام أو مشاريع أو أنشطة ذات طابع ترميمي⁸⁷.
2. العقوبات البديلة: وتُفرض عندما يتم الاعتراف بالحقيقة والمسؤولية قبل صدور الحكم، وهي عقوبات ذات طابع عقابي وتشمل الحرمان من الحرية داخل منشأة سجنية⁸⁸.
3. العقوبات العادية: وتُطبّق على من لا يعترفون بالحقيقة أو يتحملون المسؤولية، وتشمل الحرمان من الحرية داخل منشأة سجنية مدّة تتراوح بين 15 و20 عامًا⁸⁹.

تُعَدّ هذه الأنواع من العقوبات ذات أهمية كبيرة في تعزيز الحقيقة وجبر الضرر. علاوة على ذلك، تنظر السلطة القضائية الخاصة من أجل السلام (JEP) أيضًا في قضايا تتعلق بالجرائم ضد الطبيعة والأراضي، مع الاعتراف بوجهات نظر الجماعات الأصلية⁹⁰؛ ما يعني أن السلطة القضائية الخاصة

84. Carlos Arturo Gutiérrez-Rodríguez, 'Beyond Liberal Justice? Decolonising Colombian Transitional Justice through Victims' Participation and Indigenous Rights' (2024) 28 The International Journal of Human Rights 1569, 1570.

85. المرجع نفسه.

86. Janna Greve and Lorena Cecilia Vega Dueñas, 'Insights from Colombia: Restorative Transitional Justice and the Special Jurisdiction for Peace' (2023) 6 The International Journal of Restorative Justice 257, 266.

87. المرجع نفسه، ص 267.

88. المرجع نفسه.

89. المرجع نفسه.

90. Kristina Lyons, "'Nature' and Territories as Victims: Decolonizing Colombia's Transitional Justice Process' (2023) 125 American Anthropologist 63, 72.

من أجل السلام تسعى، في نهاية المطاف، إلى الاعتراف بمقاربات بديلة للعدالة، وفهم تصورات المجتمعات الأصلية⁹¹، بما في ذلك إشراك قضاة من خلفيات إثنية في العملية، والاعتراف بالأراضي الجماعية كضحية من ضحايا النزاع⁹². ومن الجدير بالذكر أن جميع الإجراءات القضائية للسلطة القضائية الخاصة من أجل السلام تراعي المنظور الجندي، وتُولي اهتمامًا خاصًا باحتياجات الأقليات⁹³.

يبدل الكاتب بيزارو جهدًا لتفسير كيفية إشراك الأقليات المختلفة في عملية العدالة الانتقالية:

أولاً- شعب الميساك، وهم جماعة أصلية تقطن منطقة كاوكا، إحدى المناطق الأكثر تضرراً من النزاع، وهم مجتمع مسالم، وتُعد تقاليدهم السلمية المتوارثة في حل النزاعات من الأمور الجديرة بالإبراز⁹⁴.

ثانياً- النظام الأخلاقي للأفرو-أتريتانيين، الذي يعترف بالفرد بوصفه جزءًا من الأرض والمجتمع⁹⁵.

وثالثاً- مجتمع "أغروآرتي"، وهو مجتمع حضري تضرر بفعل الجماعات شبه العسكرية⁹⁶، ويتبنى مفهوم "مقاومة السلام" في مواجهة العنف⁹⁷.

ويمكن للعدالة الانتقالية والعدالة التحويلية أن تستفيد من هذه المقاربات المختلفة لفهم الحياة⁹⁸. كما أن الرؤية الكونية للمجتمعات الأصلية يمكن أن تسهم في تبني منظور ما بعد استعماري للعدالة الانتقالية⁹⁹؛ مما يُعزز الأثر الإيجابي للنظام بأكمله.

لكن هذا التصميم وحده لا يكفي من دون وجود محاسبة؛ فالمؤسسات الخاضعة للمساءلة تُعد أساسية لضمان عملية مشروعة للتحقيق وكشف الحقيقة، والملاحقة القضائية، وتحقيق الجبر، وحماية الأقليات مثل الشعوب الأصلية، والأفرو-كولومبيين [الكولومبيين من أصل أفريقي]، والفلاحين¹⁰⁰.

91. Gutiérrez-Rodríguez (n 84) 1583.

92. المرجع نفسه.

93. Greve and Vega Dueñas (n 86) 269.

94. Pizarro (n 72) 65.

95. المرجع نفسه، ص 68.

96. المرجع نفسه، ص 71.

97. المرجع نفسه، ص 73.

98. Louis Monroy-Santander and Germán and Otálora-Gallego, 'Disrupting the Transitional Justice

Circuit: Everyday Transformative Gender Justice in Colombia' (2024) 18 Journal of Intervention

and Statebuilding 659, 11.

99. Gutiérrez-Rodríguez (n 84) 1583.

100. Greve and Vega Dueñas (n 86) 262.

وبالتوازي، ينبغي أيضًا دعم الضحايا والمجتمعات في الإبلاغ عن الانتهاكات التي تعرضوا لها، لا سيما بالنظر إلى تأثير ذلك على الصحة النفسية¹⁰¹، وفي سياق يسوده منح العفو، حيث يُعدّ السلام والاستقرار القيمة الأسمى المعرضة للخطر¹⁰².

في اليمن، هناك عناصر محددة يمكن الاستفادة منها وتطبيقها؛ فعلى سبيل المثال، يُعد إنشاء مؤسسات جديدة تُعنى حصريًا بتنفيذ عملية العدالة الانتقالية أمرًا بالغ الأهمية. ويجب على هذه المؤسسات أن تضمن التفاعل الفعّال مع المجتمع ومع الضحايا على وجه الخصوص، من أجل إضفاء الشرعية على عملها.

كما تُعد الجوانب المذهبية والفتوية والاجتماعية ذات أهمية خاصة في السياق اليمني، إلى جانب العوامل السياسية والمناطقية. لذا، ينبغي أن تراعي عملية العدالة الانتقالية آليات تضمن تمكين جميع الفئات في المجتمع من التعبير عن أصواتها، وذلك بالتوازي مع دمج مقاربات متنوعة قد تنبع من التنوع المذهبي والسياسي والاجتماعي والمناطقية والفتوي. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا المسار يتطلب التزامًا جادًا من جميع الأطراف المعنية بالتوصل إلى تسويات واتفاقات تتيح المضي قدمًا نحو السلام. وفي القسم التالي، سناقش دور الضحايا في هذه العمليات.

مشاركة الضحايا في سياق تجربة كولومبيا في العدالة الانتقالية

تميزت التجربة الكولومبية بدرجة عالية من الحذر والدقة في تصميم نظام العدالة الانتقالية، وكان من أبرز مميزات وضع الضحايا في قلب العملية، من خلال تهيئة الظروف اللازمة لمشاركتهم، باعتبار ذلك ضمانًا لعدم تكرار الظروف التي أدت إلى اندلاع النزاع¹⁰³.

وقد تطلّب هذا النهج اتخاذ تدابير محددة؛ فعلى سبيل المثال، تعرضت المجتمعات الأصلية لانتهاكات ذات طابع خاص، ومن ثمّ ينبغي أن يكون جبر الضرر متناسبًا مع خصوصية كل حالة. ويُعدّ فهم هذا السياق أمرًا أساسيًا من أجل تنفيذ تدابير جبر مناسبة¹⁰⁴. كما أنّ من الخصائص اللافتة في التجربة الكولومبية أنّ عددًا كبيرًا من الموظفين العموميين العاملين في إطار العدالة الانتقالية هم أنفسهم من ضحايا النزاع؛ ما أضفى قدرًا كبيرًا من الشرعية على العملية، نظرًا لقدرة الضحايا على التواصل مع نظرائهم الذين يشتركون معهم في تجربة المعاناة¹⁰⁵.

101. المرجع نفسه، ص 263.

102. Mispa Roux and Natalia Silva Santaularia, 'Joint Reflection: South Africa and Colombia as Transitional Justice Societies' in David Bilchitz and Raisa Cachalia (eds), *Transitional Justice, Distributive Justice, and Transformative Constitutionalism: Comparing Colombia and South Africa* (Oxford University Press 2023) 467 <<https://doi.org/10.1093/oso/9780192887627.003.0025>> accessed 1 May 2025.

103. Echeverri and Milkes (n 73) 391.

104. Gutiérrez-Rodríguez (n 84) 1574.

105. Krystalli (n 71) 132.

وكما يشير كلُّ من القاضي كاي آمبوس والدكتور ستيفان بيترز¹⁰⁶، فإن الوصول الفعلي إلى الحقيقة والعدالة يقتضي :

1. عدم اعتبار الضحايا مجموعةً متجانسةً من الناس.
2. اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير مشاركتهم بما يتجاوز الحد الأدنى من الإجراءات، الذي تحدده القوانين.
3. إعادة النظر في التدابير الترميمية (تدابير الجبر وإعادة التأهيل) الموجهة للضحايا المقيمين في الخارج، من خلال اعتماد مقارنة خارج الإقليم، بالنظر إلى عدم قدرة أو عدم رغبة بعض الضحايا في العودة إلى كولومبيا.

وتُعدّ مشاركة الضحايا أمرًا حاسمًا لتجاوز الطبيعة الفوقية (التي تُدار من الأعلى) لعمليات العدالة الانتقالية، وإعطاء صوتٍ حقيقيٍّ لأولئك الذين عانوا من النزاع. إلّا أنّ تنفيذ هذه المشاركة بشكل فعّال يظلّ تحدّيًا مستمرًا بسبب تعقيدات الواقع¹⁰⁷؛ حيث إن شعور الضحايا بالتهميش أو الإقصاء من العملية قد يؤدي إلى أزمة شرعية تطلّ العملية برمتها¹⁰⁸.

ومن العناصر الجديرة بالتوقف عندها في التجربة الكولومبية أيضًا، الالتزام العميق بكشف الحقيقة، وهو ما تحقّق من خلال إتاحة الفرصة للضحايا لرواية قصصهم، والاستماع إلى الجناة ومطابقتهم بالاعتراف بمسؤولياتهم¹⁰⁹. ويتيح هذا النظام للضحايا التواصل بعضهم مع بعض لإيجاد أشكالٍ من الدعم المتبادل¹¹⁰، كما يكفل لهم الحق في الحصول على المساعدة القانونية المجانية¹¹¹.

ويُعدّ العمل مع الضحايا أيضًا مهمّةً محوريةً في مسارات العدالة الانتقالية، من منظور المجتمع المدني تحديدًا؛ فعلى سبيل المثال، تأسست منظمات مثل "رابطة النساء المنظمات في أنتيوكيا الشرقية (AMOR)"، و"الجمعية الإقليمية للضحايا نحو المواطنة (APROVIACI)"، على يد أشخاص هم أنفسهم من ضحايا النزاع. وقد نظّمت هذه المجموعات أنشطةً متعددة هدفت إلى تعزيز المشاركة السياسية للنساء ودعم نشاطهن المجتمعي¹¹².

106. Ambos and Peters (n 81) 205.

107. Gutiérrez-Rodríguez (n 84) 1582.

108. Gutierrez Rodriguez and Carlos Arturo, 'DOING JUSTICE FOR PEACE. VICTIMS' RIGHTS AND MORIAL JUSTICE IN THE COLOMBIAN TRANSITIONAL PROCESS' 108 <<https://tesidottorato.depositolegale.it/handle/20.500.14242/201645>> accessed 1 May 2025.

109. Greve and Vega Dueñas (n 86) 266.

110. Rodriguez and Arturo (n 108) 108.

111. Ambos and Peters (n 81) 171.

112. Camilo Tamayo Gomez, 'Victims' Collective Memory and Transitional Justice in Post-Conflict Colombia: The Case of the March of Light' (2022) 15 Memory Studies 376, 380.

ومن أبرز الفعاليات الرمزية في هذا السياق "مسيرة النور"، وهي فعالية كانت "تُنظَّم كل يوم جمعة، حيث تسير مجموعات مختلفة من الضحايا، ومواطنون من شتى أنحاء الإقليم، في الطرقات العامة وهم يحملون الشموع، مطالبين بالحقيقة والعدالة واسترداد السمعة الحسنة للضحايا الذين وُجِّهت إليهم اتهامات باطلة بالانتماء إلى جماعات مسلحة"¹¹³. تُجسِّد هذه المسيرة مقاربةً أخرى للعدالة الانتقالية، تؤكد أن العدالة لا تُمارَس فقط داخل أروقة المحاكم، بل في قلب المجتمع أيضًا.

أما في اليمن، فمن الضروري إتاحة المجال لمختلف الفئات، على رأسها مجموعات الضحايا، والفئات الهشة، للتعبير عن آرائها بحُرِّية. وإلى جانب ذلك، يجب أن تشعر منظمات المجتمع المدني بالحماية الكافية لأداء مهامها، وأن تكون قادرة على الوصول إلى جميع الضحايا ودمجهم ضمن هذا المسار. فالحوار هو السبيل الوحيد للمضي قدمًا.

مشاركة المجتمع المدني في سياق تجربة كولومبيا في العدالة الانتقالية

كما هو منصوص عليه في الدستور الكولومبي، تُعدّ المشاركة العامة عنصرًا أساسيًا في جميع الشؤون العامة¹¹⁴. وقد أكدت المحكمة الدستورية في كولومبيا، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام، أن :

"الديمقراطية التشاركية بوصفها قيمة، تقوم على مشاركة المواطنين بصفاتهم جزءًا من مصير جماعي للكولومبيين جميعًا"¹¹⁵.

غير أن الكاتبتين إتشيفيري وميلكيس، يشيران إلى أن لهذه المشاركة بُعدًا إشكاليًا آخر؛ إذ قد تكون القرارات المرتبطة بتحقيق السلام والعدالة منافية لإرادة الأغلبية؛ ما يعني أن الديمقراطية نفسها قد تُعيق أحيانًا مسار السلام¹¹⁶.

وقد تجلّى ذلك في رفض المجتمع الكولومبي لاتفاق السلام من خلال الاستفتاء الشعبي. وفي هذا السياق، أصدرت المحكمة الدستورية عددًا من الأحكام التي أدّت إلى إعادة النظر جزئيًا وبشكل ضروري، في مبدأ الديمقراطية ضمن إطار الاستفتاء على الاتفاق¹¹⁷.

113. المرجع نفسه، ص 381.

114. Echeverri and Milkes (n 73) 386.

115. المرجع نفسه، ص 387.

116. المرجع نفسه، ص 394.

117. المرجع نفسه.

وقد تم إقرار اتفاق السلام في نهاية المطاف من قبل الكونغرس؛ ما يبرز أن الحلول السياسية تكون أحيانًا ضرورية للحفاظ على هدف تحقيق السلام. ويظهر هذا أيضًا، أن النزاع أثر على المجتمع بطرق مختلفة؛ فالمناطق التي تأثرت بشدة صوّتت لصالح الاتفاق، على عكس المناطق الأقل تضررًا، وهو ما يدعم الحجة القائلة إن الديمقراطية، عند تطبيقها بطريقة إجرائية مبسطة، قد لا تكون دائمًا الأداة الأنسب.¹¹⁸

ويقدّم **الكاتبان** إتشيفيري وميلكيس عناصرَ محددة للمشاركة الفعّالة في سياق العملية الديمقراطية، ينبغي أخذها بعين الاعتبار: (أ) طبيعة القرار العام المطروح؛ (ب) الأطراف المعنية التي ستأثر به؛ (ج) الآلية المناسبة للمشاركة.¹¹⁹

كما يطرح الكاتبان تمايزات دقيقة بشأن آليات المشاركة وغرضها؛ إذ يجب على السلطات تحديد ما إذا كانت المشاركة ضرورية لتنفيذ تدابير معينة، أم أنها تقتصر على الاستماع إلى الآراء حول تدبير بعينه.¹²⁰ وتُعَدُّ هذه التفرقة ضرورية لفهم أن الديمقراطية الإجرائية وحدها لا تكفي في مجتمعات ما بعد النزاع لمعالجة تعقيدات القضايا، وأن المشاركة ليست غاية في حد ذاتها، بل أداة لتحقيق أهداف أخرى.¹²¹

واستنادًا إلى ما سبق، يصبح من الضروري مناقشة حدود المشاركة العامة. إن فهم المشاركة بوصفها مبدأً أساسيًا لا يعني أنها مطلقة؛ فعلى سبيل المثال، من الإشكالي جدًّا أن تتمكّن بعض المجتمعات من فرض رؤاها على السلطات العامة من خلال حق الفيتو. وبحسب إتشيفيري وميلكيس، فإنه لا يجوز منع صانعي القرار من الموازنة بين المصالح المختلفة، غير أنه يجب تحليل مدى أهمية مشاركة فئات معينة في كل حالة.¹²²

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون واضحًا أن سلطة اتخاذ القرار يجب أن تبقى بيد المسؤولين العموميين، ضمن إطار من الشفافية في عملية اتخاذ القرارات وإتاحة الفرصة للمواطنين، للطعن القضائي عند الضرورة.¹²³ كما أن المشاركة تعني أن الضحايا والمجتمع سيتفاعلون مع مؤسسات الدولة التي كانت قد خذلهم خلال النزاع.¹²⁴

118. المرجع نفسه، ص 396.

119. المرجع نفسه، ص 398.

120. المرجع نفسه، ص 400.

121. المرجع نفسه، ص 401.

122. المرجع نفسه، ص 402.

123. المرجع نفسه، ص 404.

124. Elsa Voytas and Benjamin Crisman, 'State Violence and Participation in Transitional Justice

.Evidence from Colombia' (2024) 61 Journal of Peace Research 1069, 1

وتُعدّ "الموازنة" الكلمة الأنسب لوصف المشاركة العامة في عملية صنع القرار، وخصوصًا المشاركة "من القاعدة". فالمشاركة من القاعدة تدمج وجهات نظر متعددة من المدنيين والضحايا والمنظمات وغيرها، في سبيل الوصول إلى الحقيقة والعدالة والجبر.¹²⁵

ويؤكد تامايو، استنادًا إلى خبرته في العمل في كولومبيا، أن: "هناك حاجة إلى تأطير ممارسات العدالة الانتقالية "من القاعدة"، باستخدام معطيات من علم الاجتماع لفهم موقع تجارب الضحايا بشكل أفضل ضمن السياقات الاجتماعية والسياسية والتاريخية الأوسع".¹²⁶

ويُضيف أنّ النزاع أدّى إلى تجريّد الناس من إنسانيتهم، غير أنّ المشاركة «من القاعدة» يمكن أن تُسهم في إعادة بناء العدالة الاجتماعية، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، وغير ذلك من الأسس التي توضع الأفراد في صميم العملية الانتقالية.¹²⁷

ويُبرز الدكتور كاميلو تامايو جوميز، أهمية المتاحف التي تعرض الصور، والفترات الزمنية، والمذكرات، والجداريات، والكتب، والقصائد، والأغراض المختلفة؛ بوصفها وسيلة لخلق حوار مفتوح مع الضحايا من أجل إعادة بناء الحياة وتذكّر الماضي.¹²⁸

وقد قدّم الباحثان إلسا فويتاس وبنجامين كريسمان إسهامًا مهمًا من خلال بحثهما في مجال العدالة الانتقالية، أظهرًا فيه أنّ أكثر من تضرروا من النزاع هم غالبًا الأقل مشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.¹²⁹ وهذا يضع عبئًا كبيرًا على عاتق السلطات؛ إذ يجب أن تُدرك مؤسساتها أن شروط تحقيق العدالة تُعدّ أمرًا جوهريًا، كما يجب أن يشعر الضحايا بالثقة الكاملة بأن الجناة قد تخلّوا فعليًا عن السلطة وخرجوا من الخدمة بشكل كامل.¹³⁰

وفي هذا القسم، حاولنا تسليط الضوء على المشاركة المدنية في كولومبيا، وكيف أثّرت في مسار العملية، وسننتقل بعد ذلك إلى مناقشة التحديات القائمة.

¹²⁵ Camilo Tamayo Gomez, 'Recognition as Transitional Justice "From Below": Analysing Victims Grassroots Activism in Postconflict Colombia' (2022) 16 International Journal of Transitional Justice 314, 316.

¹²⁶ المرجع نفسه، ص 317.

¹²⁷ المرجع نفسه، ص 318.

¹²⁸ المرجع نفسه، ص 323.

¹²⁹ Voytas and Crisman (n 124) 13.

¹³⁰ المرجع نفسه.

التحديات التي واجهت التجربة الكولومبية

السلام ليس رخيصةً؛ فهو يتطلب موارد كبيرة لتنفيذه، وفي كولومبيا أدّى ذلك إلى مشكلات في التنسيق داخل المؤسسات¹³¹. وهناك أيضًا مسألة مهمّة تتعلق بالمعايير المستخدمة في تخصيص المنافع للضحايا، حيث يحصل بعض الضحايا على أكثر مما يحصل عليه غيرهم؛ مما يُولّد شعورًا بعدم الثقة في نظام العدالة لما بعد النزاع¹³².

ومن العناصر الأخرى ذات الأهمية، أنّ الدعم المالي والفني من المجتمع الدولي يُعدّ عنصرًا أساسيًا، كما هو الحال في الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي¹³³ أو الدول المانحة الأخرى، على الرغم من أن ذلك قد يعني أحيانًا دخول مصالح مختلفة على الخط¹³⁴.

وفيما يتعلق بالسلطة القضائية الخاصة من أجل السلام (JEP)، فقد طلبت بعض المنظمات الإثنية (العرقية) أن تتبنى المحكمة أسلوبًا أكثر تواصلًا وودّيّة في تعاملها مع القضايا المنظورة أمامها، من بين مطالب أخرى¹³⁵. فالسلام المستدام يتطلب أن يشعر كل طرف بأنه مسموع، وأنّ له دورًا في بناء مستقبل مشترك¹³⁶.

ومن التحديات الجوهرية أيضًا، تجاوز التوتر القائم بين السرديات الرسمية وغير الرسمية للذاكرة والحقيقة، التي يؤدّي الضحايا فيها دورًا محوريًا¹³⁷. ويُعدّ هذا التحدي مسألة أساسية لنجاح العملية.

وما زال مسار العدالة الانتقالية في كولومبيا بعيدًا عن الاكتمال¹³⁸، ولم تصدر حتى الآن أيّ أحكام نهائية في أيّ من القضايا.

131. Krystalli (n 71) 130.

132. Voytas and Crisman (n 124) 13.

133. European Commission, 'EU and Colombia. Key Partners for Peace' <https://international-par-nerships.ec.europa.eu/system/files/2019-09/eu-colombia-key-partners-for-peace_en.pdf> accessed 3 May 2025.

134. Annie R Bird, 'Conclusion' in Annie R Bird (ed), US Foreign Policy on Transitional Justice (Oxford University Press 2015) 152 <<https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199338412.003.0007>> accessed 1 May 2025.

135. Gutiérrez-Rodríguez (n 84) 1583–1584.

136. Tamayo Gomez (n 125) 330.

137. Tamayo Gomez (n 112) 387.

138. Diana Carolina Rivera-Drago and Filipo Ernesto Burgos Guzman, 'Evaluating the Impact of the Peace Agreement on the Indigenous Peoples of Colombia Land Rights and Compensation' in David Bilchitz and Raisa Cachalia (eds), Transitional Justice, Distributive Justice, and Transformative Constitutionalism: Comparing Colombia and South Africa (Oxford University Press 2023) <<https://doi.org/10.1093/oso/9780192887627.003.0018>> accessed 1 May 2025> 348.

نقاط القوة والضعف في النموذج الكولومبي

تُقدّم تجربة العدالة الانتقالية في كولومبيا دروسًا غنية يمكن الاستفادة منها في سياقات متعددة، لا سيما في اليمن، على الرغم من اختلاف السياقات السياسية والخصائص المجتمعية بين البلدين.

من أبرز نقاط القوة في النموذج الكولومبي، تعدّد الآليات التي تتيح الاستماع إلى ضحايا النزاع؛ ما يعكس التزامًا جادًا بسردياتهم. كما أن من الجوانب الأساسية في التجربة، إدماج مقاربات متعددة تنبع من المجتمعات الأصلية والأقليات؛ ما أتاح فهمًا أوسع لانتهاكات النزاع من زوايا مختلفة.

أما أبرز نقاط الضعف أو التحديات، فهي تتعلق بالميزانية، والتأثير الدولي، ومدى التزام الأطراف المعنية. فعلى سبيل المثال؛ هناك فئات عديدة في المجتمع تأثرت بشكل غير مباشر بالنزاع، لكنها بدأت تُشكّك في جدوى تخصيص موارد مالية كبيرة لعملية العدالة الانتقالية، بدلًا من توجيهها نحو قضايا اجتماعية تمسّ واقع البلاد.

ويظل دور المجتمع الدولي محوريًا. ففي اليمن، هناك العديد من الأطراف الدولية الفاعلة المنخرطة في النزاع، ولتحقيق السلام، لا بد أن تعمل هذه الأطراف معًا على إعطاء الأولوية للشعب اليمني. غير أنّ هذه العمليات تُظهر أيضًا أنّ الدعم المالي وبناء القدرات الذي يقدمه المجتمع الدولي أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق السلام، وإن كان ذلك قد يؤثر أحيانًا على بعض القرارات السياسية الجوهرية.

وأخيرًا، شهدت كولومبيا توافقًا سياسيًا سمح بالمضيّ قديمًا نحو السلام. في المقابل، ما تزال بعض أطرافٍ سياسية فاعلة تقف في موقع المعارضة، ليس تجاه السلام بحد ذاته، بل تجاه منح العفو للجنة. وهذه مسألة لا يمكن مناقشتها إلا مع أطراف لديها التزام حقيقي بالسلام؛ لأنها تتطلب تنازلات على مستويات عالية.

الفصل الثالث

الغالبين: البحث عن أرضية مشتركة في
المصالحة والعدالة الانتقالية

تتبع تجربة الفلبين في مجال العدالة الانتقالية من تاريخها المضطرب والممتد من الظلم والانتهاكات التاريخية المستمرة بحق شعب بانغسامورو في إقليم بانغسامورو. ويُعرف هذا الإقليم رسميًا باسم "إقليم بانغسامورو" المتمتع بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة (BAMM)، ويقع في الجزء الجنوبي الغربي من الفلبين. ووفقًا لتعداد عام 2020، يبلغ عدد سكان الإقليم نحو خمسة ملايين نسمة، وهو الإقليم الوحيد ذو الغالبية المسلمة في دولة يغلب عليها الطابع المسيحي.¹³⁹

وترتبط الأسباب الجذرية للانتهاكات التاريخية في بانغسامورو ارتباطًا وثيقًا بالمظالم الهيكلية والتاريخية، مثل حرمان شعب بانغسامورو من حقه في تقرير المصير، وفرض هُوية فلبينية مركزية ونظام حكم مركزي على المجموعات القبلية والإثنية في جنوب مينداناو، بما في ذلك إقليم بانغسامورو.¹⁴⁰

لقد أدّى فرض الدولة لنظام حكم مركزيّ دون مراعاة أو اعتراف بالهويات القائمة أصلًا لشعب بانغسامورو والمجتمعات الأصلية الأخرى في جنوب الفلبين، إلى الإقصاء والتهميش الممنهَجين. وقد تفاقمَت هذه الانتهاكات من خلال سلب الأراضي، وغياب التمثيل السياسي على المستويين الوطني ودون الوطني، وفشل الدولة المتكرر في معالجة مظالم شعب بانغسامورو.

وعلى مدار عقود، شهد الإقليم موجات عنف ممتدة بين الدولة والجماعات شبه العسكرية المحلية، بقيادة "جبهة تحرير مورو الإسلامية (MILF)؛ ما أسفر عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وعمليات نزوح جماعي، بالإضافة إلى حالة من التخلف المزمن، وانعدام الحوكمة المستقرة والموثوقة، واستمرار التهميش والإقصاء من عجلة التنمية الاقتصادية في بقية البلاد.

وقد أدّى ذلك إلى حلقة مفرغة من المظالم المتفاقمة، والنزاع المسلح والعنف، والتخلف، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في الإقليم. وقد أسفر هذا النزاع طويل الأمد، عن مقتل أكثر من ثلاثة عشر ألف شخص، وتشريد أكثر من مليون شخص داخليًا من منازلهم.

Marilyn Sera Biwang, 'Bangsamoro Identity: Its Role in the Mindanao Conflict and the (Current .139
'Peace Process

Siân Herbert, 'Conflict Dynamics, Political-Economy, and Natural Resources in the Bangsamoro .140
(Autonomous Region)' (The Institute of Development Studies and Partner Organisations 2024
report <https://opendocs.ids.ac.uk/articles/report/Conflict_dynamics_political-economy_and_natural_resources_in_the_Bangsamoro_Autonomous_Region/26403448/2> accessed 10 May
.2025

إنشاء لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة (TJRC)

عقب توقيع ملحق "التطبيع" ضمن الاتفاق الإطاري بين حكومة الفلبين وإقليم بانغسامورو، تم إنشاء "لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة (TJRC)" في عام 2014. وتتمثل الولاية الأساسية للجنة، في تعزيز المصالحة من خلال توظيف ركائز العدالة الانتقالية، وذلك من خلال معالجة الانتهاكات السابقة الناتجة عن النزاع، بما في ذلك المظالم المشروعة؛ مثل انتهاكات حقوق الإنسان، وسلب الأراضي، وغيرها¹⁴¹.

وقد اعتمدت اللجنة إطار "التعامل مع الماضي (DWP)"، المستند إلى مبادئ الأمم المتحدة لمناهضة الإفلات من العقاب. ويركّز هذا الإطار على وضع الضحايا في صميم عملية العدالة الانتقالية، مع ضمان حقوقهم في معرفة الحقيقة، والعدالة، والجبر، وضمان عدم التكرار. وقد أجرت اللجنة عددًا من جلسات الاستماع بين مختلف الفاعلين السياسيين، والشعوب الأصلية، ومنظمات المجتمع المدني؛ ما أسفر عن اكتشاف مدخلات جوهرية من هؤلاء الفاعلين، بما في ذلك قضايا نوعية مثل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص العنف ضد النساء، من بين أمور أخرى.

وعلى الرغم من أنّ إطار "التعامل مع الماضي" المعتمد من قبل لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة (TJRC)، يهدف إلى السعي نحو التعافي والمصالحة مع الماضي، فإنه قدّم في الوقت ذاته، مقارنةً موجهة نحو المستقبل. وتهدف هذه المقاربة المستقبلية إلى منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان من خلال تدخلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات السياسية والاجتماعية في المنطقة.

وقد اعترفت لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة (TJRC)، بشكل مستمر، بالدور المحوري لمنظمات المجتمع المدني، وتعاونت معها بشكل وثيق في رسم مسار العدالة الانتقالية في إقليم بانغسامورو. كما أدّت منظمات المجتمع المدني، المحلية والدولية على حدّ سواء، دورًا حاسمًا في تفعيل الآليات غير القضائية لمنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم، في ظل عدم إنشاء آليات قضائية حتى الآن.

141. "تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة":

<https://asiapacific.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20ESEAsia/Docs/Publications/2016/10/TJRC%20Report.pdf>، تم الوصول إليه في 9 مايو/ أيار 2025.

مشاركة المجتمع المحلي والمجتمع المدني في التجربة الفلبينية

يتولى "فريق المراقبة الدولي (IMT)" مهمة مراقبة تنفيذ اتفاق السلام بين حكومة الفلبين وجبهة تحرير مورو الإسلامية (MILF).¹⁴² وتتمثل ولاية هذا الفريق في تحقيق ما يلي: (أ) الأمن؛ (ب) المساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل والتنمية؛ (ج) المساعدة الاجتماعية والاقتصادية؛ (د) حماية المدنيين.

وبموجب مكوّن حماية المدنيين، مُنحت منظمات المجتمع المدني ولاية في بناء السلام، وقد شكّل هذا الدور عنصرًا بالغ الأهمية في تحقيق السلام المستدام والعدالة الانتقالية. ومن بين هذه المنظمات: «بانتاي سيسفاير (مراقبة وقف إطلاق النار)، التي تأسست عام 2000، وتعمل كآلية مستقلة للمراقبة على مستوى القواعد الشعبية. وقد ساهمت هذه المنظمة في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في بانغسامورو، بهدف أساسي يتمثل في محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن هذه الانتهاكات.¹⁴³

وقد أدّى إدراج مكوّن «حماية المدنيين» رسميًا في "اتفاق السلام" (اتفاق طرابلس)¹⁴⁴، إلى منح منظمات المجتمع المدني ولايات واضحة بوصفها أطرافًا فاعلة رئيسية في آليات المصالحة والعدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع. وقد أتاح ذلك تنظيم تمويل هذه المنظمات بما يعزز قدرتها على تنفيذ مهامها في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، باعتبارها جزءًا من عملية السلام الشاملة.

ورغم أن عملية السلام قادتها بشكل أساسي جهات سياسية كبيرة: مثل جبهة تحرير مورو الإسلامية، وحكومة الفلبين، بتيسير من حكومة ماليزيا، فإن منظمات المجتمع المدني نقلت مخربات هذه العملية إلى مستوى القواعد الشعبية. وقد تمثلت مبادراتها، في هذا الصدد، في مراجعة الحدود الإدارية لإقليم بانغسامورو، وتنظيم جلسات استماع للشعوب الأصلية والأقليات المهمشة خلال عملية السلام، وجلسات تأمل، لتسليط الضوء على الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والتجارب في ظل الأحكام العرفية والحكم السلطوي في عهد الرئيس السابق دوتيرتي.

وقد أسفرت مشاركة منظمات المجتمع المدني في إقليم بانغسامورو بصفتها جهات مراقبة لعملية السلام، عن نشوء تحالف قوي يضمّ منظمات دولية ومحلية. ومن بين هذه المنظمات:

142. Cedric De Coning, Ako Muto and Rui Saraiva (eds), *Adaptive Mediation and Conflict Resolution: Peace-Making in Colombia, Mozambique, the Philippines, and Syria* (Springer International Publishing 2022) <<https://link.springer.com/10.1007/978-3-030-92577-2>> accessed 10 May 2025.

143. Andaya Raymond, 'Unarmed Civilian Peacekeeping as a Transformative Justice Concept: Civilian Protection and Everyday Justice in the Bangsamoro' (2021) 9 *Asian Journal of Peacebuilding* 279.

144. اتفاق طرابلس 1976.

وقد أسفرت مشاركة منظمات المجتمع المدني في إقليم بانغسامورو بصفتها جهات مراقبة لعملية السلام، عن نشوء تحالف قوي يضم منظمات دولية ومحلية. ومن بين هذه المنظمات: "برنامج خدمة السلم الأهلي التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ-CPS)، ومنتدى خدمة السلام المدني (ZFD)، وغيرها من المنظمات المحلية، التي اجتمعت في مؤتمراتٍ هدفت إلى جعل العدالة الانتقالية أولوية في أجندات الأطراف السياسية الفاعلة، ولتوحيد الجهود والمبادرات ذات الصلة بالعدالة الانتقالية. كما شكّلت هذه المؤتمرات منصات للشعوب الأصلية وممثلي مجتمعات القاعدة الشعبية وغيرهم، للمشاركة في جلسات حوارية ضمّت جميع الفاعلين السياسيين، بمن فيهم ممثلون من إقليم بانغسامورو، وحكومة الفلبين، والمشرعون الوطنيون، ومنظمات غير حكومية¹⁴⁵.

وقد أسفر أكثر من أربعين عامًا من النزاع الطويل الأمد، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والمحاولات المتكررة لإحياء وتعديل اتفاقيات السلام بين الفلبين وجبهة تحرير مورو الإسلامية، عن الاعتراف القانوني بإقليم بانغسامورو منطقة ذات حكم ذاتي في جنوب الفلبين¹⁴⁶. ولم تبدأ عملية انتقال هذا الإقليم نحو اعتماد قانونه الأساسي إلا في فبراير/ شباط 2019، واستمرت حتى فبراير/ شباط 2025. وتُعدّ هذه المرحلة حرجة في الدفع نحو العدالة الانتقالية، ولا سيما من حيث إضفاء الطابع المؤسسي على آلياتها المتعلقة بالجبر، وضمان عدم التكرار، وغير ذلك.

وفي الوقت الحالي، ينص القانون الأساسي لإقليم بانغسامورو على التزام برلمان الإقليم بمعالجة المظالم التاريخية وانتهاكات حقوق الإنسان، والقضايا المستمرة الأخرى مثل سلب الأراضي، التي كانت تشكّل الأسباب الجذرية للنزاع الطويل في الإقليم. وفي إطار تضمين العدالة الانتقالية ضمن الأطر القانونية لبانغسامورو، تم إنشاء «لجنة حقوق الإنسان في بانغسامورو (BHRC)»، ووظيفتها توثيق انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والتحقيق فيها، ودعم عمليات العدالة الانتقالية¹⁴⁷.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال عملية تنفيذ معظم توصيات لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة (TJRC) بطيئة؛ فما زالت قضية سلب الأراضي من قبل الدولة دون معالجة، كما أن مظالم الشعوب الأصلية، التي طُرحت خلال جلسات الاستماع، لم يتم التعامل معها. وبينما تم التعامل جزئيًا أو بشكل جوهري مع بعض المظالم -مثل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والعفو، وتفكيك الجماعات المسلحة الخاصة- فإنّ المعالجات جاءت مجزأة، متجاهلة الترابط المتبادل بين هذه القضايا في سياق العدالة الانتقالية.

Ces Rodriguez, 'Transitional Justice IN THE BANGSAMORO: WHAT'S NEXT?'.¹⁴⁵

Republic Act No. 11054' <https://www.lawphil.net/statutes/repacts/ra2018/ra_11054_2018.html> accessed 10 May 2025

Dr Nora Refaeil and Yasmira Moner, 'Independent Study on the Status of the Implementation of the 2016 Recommendations of the Transitional Justice and Reconciliation Commission

وتستدعي هذه التحديات حوارًا أكثر شمولًا بين حكومة الفلبين وبرلمان إقليم بانغسامورو، ولجنة العدالة الانتقالية والمصالحة TJRC، ومنظمات المجتمع المدني.

غير أنّ الموقف القوي والراسخ الذي اتخذته منظمات المجتمع المدني -بدءًا من دورها في التوسط في عمليات المصالحة، وقيامها بدور محوري في مكّون حماية المدنيين ضمن اتفاق السلام، وصولًا إلى شراكتها الوثيقة مع لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة (TJRC) في ربط المجتمعات القاعدية بعملية العدالة الانتقالية- قد أسهم بشكل جوهري في تحقيق السلام المستدام في إقليم بانغسامورو، وفي إطلاق وتوجيه عمليات العدالة الانتقالية في المنطقة.

وتتمثل الدروس الأساسية المستفادة من حالة الفلبين، في الآتي:

1. أن إشراك منظمات المجتمع المدني، والاعتراف الرسمي بدورها في اتفاقيات وأطر السلام، يُعد أمرًا بالغ الأهمية على المدى القريب والمتوسط والبعيد؛ نظرًا للترابط العميق بين المصالحة والعدالة الانتقالية.

2. أن التنظيم والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني، بعيدًا عن النهج المجزأ، من شأنه أن يعزز جهود المناصرة ويُوّحد المبادرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

وقد أسهمت هذه العوامل في تحقيق نتائج إيجابية في مجالي المصالحة والعدالة الانتقالية، وفي نهاية المطاف، إيصال تلك النتائج إلى الضحايا والفئات المهمشة.

نقاط القوة والضعف في التجربة الفلبينية

أظهرت كلّ من الحكومة الوطنية وحكومة الأمر الواقع في إقليم بانغسامورو مقاربةً جادةً وبراغميةً تجاه المصالحة. وقد تجلّى ذلك من جانب الحكومة الوطنية من خلال تحويل "الاتفاق الشامل حول بانغسامورو (CAB)" واتفاق التطبيع، إلى قانون وطني؛ ما مثّل نقطة الانطلاق لمسار الحكم الذاتي في بانغسامورو. أما حكومة الأمر الواقع في بانغسامورو، فقد عبّرت عن دعمها الحقيقي لمسار المصالحة، من خلال تسليم السلاح للدولة والموافقة على عدم عسكرة الإقليم.

إلا أنّ العدالة الانتقالية في إقليم بانغسامورو شهدت بطئًا في التنفيذ؛ نتيجة لمرحلة الانتقال السياسي والحكومي. فعلى الرغم من الحوارات القائمة بين منظمات المجتمع المدني والمجتمعات القاعدية والضحايا من جهة، والحكومة من جهة أخرى، فإنّ مظالم جوهريّة، مثل سلب الأراضي، لا تزال دون معالجة. كما أن غياب المحاكم المختصة يشير إلى غموض أو ضعف في تحديد مفهوم العدالة بالنسبة لضحايا الإقليم، وهو ما قد يُضعف البُعد المحوري للضحايا في مسار العدالة الانتقالية.

ويتمثل أحد أهم الدروس المُستفادة للمجتمع المدني اليمني من التجربة الفلبينية في العدالة الانتقالية، في عمليات إدماج منظمات المجتمع المدني في إطار عملية السلام لضمان تأمين شرعية وجودها بصفتها ممثلًا لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتأمين التمويل اللازم لها، وتعزيز شمولية المشاركة القاعدية ومختلف الأطراف الفاعلة في عملية المصالحة، ومن ثمّ في عملية العدالة الانتقالية. فإدماج المجتمع المدني ضمن هذه الأطر يوفر له حماية من التغيرات السياسية والمخاطر الأخرى التي قد تعيق تنفيذ مهامه أو تقوّض دوره.

علاوة على ذلك، يجب أن تكون المظالم التي شكّلت جذور النزاع في بانغسامورو -مثل سلب الأراضي وفرض هُوية وطنية على مسلمي المناطق الجنوبية- في صميم جهود المصالحة والعدالة الانتقالية. ففي حالة الفلبين، جرى التعامل مع المظالم المتعلقة بالفرض القسري للهوية الوطنية من خلال منح إقليم بانغسامورو الحكم الذاتي، وهو ما شكّل بداية فعلية لمسار العدالة الانتقالية بالنسبة لكثير ممّن شعروا بالتهميش منذ زمن بعيد.

وعلى الرغم من أنّ الوضع في اليمن أكثر تعقيدًا، فإنّ رسم خارطة طريق لمعالجة المظالم التاريخية بطريقة مقبولة من قبل الفئات التي طالما عانت من التهميش، لن يفتح فقط آفاقًا لمصالحة مستدامة، بل سيكون خطوة مفصلية نحو العدالة الانتقالية.

وأخيرًا، فإنّ إضفاء الطابع المؤسسي على «مكوّن حماية المدنيين (CPC)» ضمن اتفاق السلام في بانغسامورو، وفّر حماية حقيقية للمدنيين في مرحلة ما بعد النزاع. وقد سهّل ذلك على منظمات المجتمع المدني حشد قدراتها وتنفيذ مهامها في مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وهو عنصر بالغ الأهمية في تنفيذ آلية فعالة للعدالة الانتقالية. ويمكن تبني هذا المكوّن في اليمن أيضًا، بشرط تضمينه في اتفاق يحظى بقبول جميع الأطراف واستعدادهم للالتزام به.

دور المجتمع المدني في عمليات العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة

في هذا القسم، سنناقش بإيجاز سبب الأهمية البالغة لمشاركة منظمات المجتمع المدني المستقلة في عمليات العدالة الانتقالية، وضرورة حمايتها من أيّ تهديدٍ أو تأثير خارجي.

في أثناء النزاعات المُسلَّحة، تقود منظمات المجتمع المدني المستقلة عمليات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، تجمع الشهادات والأدلة والقرائن، كأساس تستند عليه في جهودها من أجل حماية المدنيين. ومن أجل المساءلة والمحاسبة وجبر الضرر، وفي عملها الميداني مع الضحايا والمجتمعات المُتضررة وسط النزاعات المُسلَّحة، تكتسب معارف وخبرات وبيانات ومعلومات مُخصصة، تُشكل بمجملها مُدخلات أساسية لعمليات العدالة الانتقالية.

لذلك، فإنّ مشاركة منظمات المجتمع المدني المستقلة في عمليات العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع، أساسية لضمان شمولية ومعيارية وموضوعية عمليات العدالة الانتقالية، لكافة الانتهاكات، ولكافة الضحايا، ولكافة المناطق الجغرافية، ولكافة الفئات، ولكافة المُتطلبات، ولكافة المعايير، ولضمان الرقابة المستقلة في مختلف مراحل عمليات العدالة الانتقالية، بدءًا من التخطيط، ومرورًا بالتنفيذ، وانتهاءً بالمرحلة اللاحقة بالتنفيذ، بالإضافة إلى جهود التوعية وبناء القدرات والإنتاج المعرفي وجهود الاستدامة والتواصل بالضحايا، وعادةً ما تتولى هذه المنظمات الإشراف على عمليات العدالة الانتقالية، بعد أن يغادر الفاعلون الدوليون والوطنيون المشهد.¹⁴⁸

وبحسب الكاتبان مايا شكونلي وفان دير ميرفي، فإن المجتمع المدني في الجنوب العالمي "تحدّاه الواقع لإعادة تشخيص النزاعات المتجذّرة، وإعادة ابتكار سبل إعادة بناء المجتمعات بعد عقود أو قرون من الأنطولوجيات التي فُرضت عليها بفعل الاستعمار".¹⁴⁹ وهذه نقطة محورية في عمليات العدالة الانتقالية؛ إذ لا ينبغي نسخ نماذج أخرى بشكل آلي، بل يجب فهم الخصائص المحلية لتطوير نظام قادر على تحقيق نتائج فعلية. وهناك منظمات جديدة قادرة على تقديم أفكار مبتكرة في مجال العدالة الانتقالية.¹⁵⁰

148. Maya Schkolne and Hugo van der Merwe, 'Chapter 11: Civil Society and Transitional Justice. 148 / Building an Expanded Vision from Below' (2023) 160: <https://www.elgaronline.com/edcollchap.book/9781802202519/book-part-9781802202519-20.xml>, accessed 1 May 2025.

149. المرجع نفسه.

150. المرجع نفسه، ص 161.

ويؤكِّد الكاتبان أنَّ منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات بناء السلام، والمنظمات الطبية، ومنظمات العدالة الجنائية، والمنظمات المجتمعية القاعدية، والمنظمات الدينية، هي من أكثر الفاعلين انخراطًا في هذه العمليات. ويُبرز الكاتبان حجمَ المعلومات التي تستطيع هذه المنظمات جمعها، والتي يمكن أن تُستخدم في: "المناصرة الموجهة، والرصد والشفافية، والحصول على دعم رسمي، وتفعيل المشاركة العامة، وتقديم الخدمات ودعم الضحايا، وبناء السلام، والمصالحة والتنمية، وسرد الحقيقة، وإحياء الذكرى وتخليد الذاكرة"¹⁵¹.

فمن غير الممكن تصوّر العدالة الانتقالية دون منظمات المجتمع المدني المستقلة؛ فهي متجذرة في المجتمعات المحلية، ومرتبطة ارتباطًا مباشرًا مع الفئات الأكثر احتياجًا. وتمنحها هذه الصلة الميدانية مستوى عاليًا من الشرعية، يجب استثماره في بناء السلام. فضمان أمنها وسلامتها يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية.

وفي السياق اليمني، فرغم العدد الكبير لضحايا مُختلف أنماط الانتهاكات التي ارتكبتها كافة أطراف النزاع على نطاق واسع، على مدى ما يزيد على عقد كامل، لم تتشكل مبادرات مُستقلة تمثل فئات الضحايا؛ نظرًا لكون الأغلب الأعم من ضحايا الانتهاكات ينتمون للفئات الضعيفة والفقيرة والمهمشة، ومن سُكان المناطق النائية، التي ما زالت خارج نطاق الخدمات الأساسية، والتعليم، والكهرباء، ووسائل اتصال، فإن مشاركة منظمات المجتمع المدني المستقلة في عمليات العدالة الانتقالية، تكتسب أهميةً مُضاعفة، كحلقة وصل مع الضحايا من الفئات الضعيفة والفقيرة والمهمشة، في التوثيق، والتوعية، وبناء القدرات، وفي رفع أصواتهم وقضاياهم.

151. المرجع نفسه، ص 162.

التوصيات

لتعزيز فرص نجاح عملية العدالة الانتقالية في اليمن، في مرحلة ما بعد النزاع، وضمان فاعليتها، وانطلاقاً من أفضل الممارسات التي تم تحديدها خلال التجارب التي درستها الورقة؛ على الأطراف المعنية في اليمن، والمجتمع الدولي ومؤسسات المجتمع المدني، العمل على الآتي :

1. ضمان وضع مسائل حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، في صميم جهود ومفاوضات لسلام، والاتفاقيات المحتملة المنبثقة عنها، وبما يضمن حق الضحايا في الانتصاف وجبر الضرر.
2. دعم برامج بناء قدرات منظمات المجتمع المدني المُستقلة، والضحايا، في مجال العدالة الانتقالية.
3. دعم استمرار جهود توثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل المنظمات المستقلة.
4. دعم برامج تتضمن دراسات وأبحاث حول العدالة الانتقالية من منظور السياق اليمني، والإشكاليات والتعقيدات والمظالم المرتبطة به، وبما يُمكن من فهم خصوصية المجتمع اليمني، وتحديد جذور الإشكاليات والمظالم، والآليات السليمة والفعّالة لمعالجتها والتعاطي معها بوصفها تجربة فريدة ومختلفة عن السياقات الأخرى.
5. دعم برامج العمل على توفير مدخلات سليمة وقابلة للتطبيق في السياق اليمني للعدالة الانتقالية، وبما يشمل تحديد أولوياتها، وآلياتها، والتحديات المحتملة وسبل تجاوزها، وغيرها من العناصر ذات الصلة.
6. الدفع نحو تصميم ووضع برامج وخطط عدالة انتقالية تتسم بالشمول، وترتكز على الضحايا وأولوياتهم، في مرحلة ما بعد النزاع.
7. العمل على ضمان حياد واستقلالية العمليات التي ستُدار من خلالها العدالة الانتقالية، وبما يتيح للضحايا ومنظمات المجتمع المدني المُستقلة، الشعور بالأمان والقدرة على سرد رواياتهم وممارسة عملهم بحرية.
8. العمل على أن تشمل عملية العدالة الانتقالية إنشاء مؤسسات جديدة متخصصة ومحايدة، وضمان أن تكون هذه المؤسسات ناتجة عن مشاورات موسّعة تضم الضحايا، ومنظمات المجتمع المدني المُستقلة، والخبراء القانونيين، والمجتمع الدولي، والسلطات المحايدة.
9. العمل على تحقيق مشاركة فعّالة للمجتمع المدني المُستقلّ، في المُصالحَة والعدالة الانتقالية ضمن الاتفاقات والأطر القانونية للسلام، لضمان ولاياته، وتمويله، وحمايته، وغيرها من المتطلبات الأساسية.
10. على المجتمع الدولي توفير الدعم الفني والمالي المحايد لعملية العدالة الانتقالية، مع التركيز على دعم منظمات المجتمع المدني المُستقلّة، والتنسيق مع السلطات المحايدة.
11. العمل على حماية منظمات المجتمع المدني المستقلة، من حملات الانتقام والترهيب من قبل كافة أطراف النزاع.

سُبل الشراكة

دروس إشراك المجتمع المدني والضحايا في مسارات العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك وكولومبيا والفلبين

سُبل الشراكة: دروس إشراك المجتمع المدني والضحايا في مسارات العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك وكولومبيا والفلبين

أعدت مواطنة لحقوق الإنسان هذه الورقة البحثية بالتعاون مع طلاب جامعة أوروبا الوسطى، حول آليات إشراك منظمات المجتمع المدني المستقلة والضحايا في عمليات العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك وكولومبيا والفلبين، وهي دول شهدت تجارب عدالة انتقالية في أعقاب صراعات ممتدة نتجت عنها انتهاكات لحقوق الإنسان وإرث متراكم من المظالم.

وتناقش الورقة التحديات التي واجهت التجارب الثلاث، ونقاط القوة والضعف في كل تجربة، إضافةً إلى تحليل سياق كل تجربة ومعطياتها، وسبل ربط هذه التجارب بالسياق اليمني بما يساعد على الاسترشاد بها والاستفادة منها.

استخدمت الورقة أساليب نوعية ومقارنة من خلال تحليل ثلاث دراسات حالة لعمليات العدالة الانتقالية، كما أجرت استعراضًا للوثائق ذات الصلة الصادرة عن تقارير الأمم المتحدة، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومنظمات دولية معتمدة أخرى. وتشكل هذه الدراسات والتقارير مجتمعة قاعدة أساسية لتحديد الآليات القابلة للتطبيق، وأفضل الممارسات، والتحديات الرئيسية المحتملة التي يمكن أن تسترشد بها جهود العدالة الانتقالية في اليمن.

وتدعو مواطنة لحقوق الإنسان الأطراف المعنية في اليمن، وفي مقدمتها أطراف النزاع، والمجتمع الدولي، ومؤسسات المجتمع المدني، إلى العمل على تعزيز فرص نجاح عملية العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع وضمان فاعليتها، وذلك من خلال وضع مساءل حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في صميم مفاوضات السلام والاتفاقيات المحتملة المنبثقة عنها، وبما يضمن حق الضحايا في الانتصاف وجبر الضرر.